

عنوان الظرف في علم الصرف

تأليف

الشيخ هارون بن عبد الرزاق

شرح

محمد بن هارون وأبو الفضل محمد بن هارون

اعتنى به

بشير محمود محمد





عنوان الظرف
في علم الصرف

تأليف

الشيخ هارون بن عبد الرزاق

شرح

محمد بن هارون وأبو الفضل محمد بن هارون

اعتنى به

بشير محمود محمد



الطبعة الأولىٰ

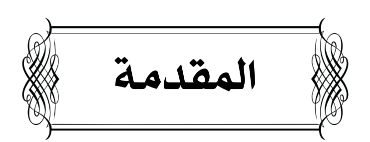
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



يقول راجي عفو العفوّ الخالق، عبده هارون الأزهري ابن عبدالرازق:
الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد؛ فهذه رسالة في علم الصرف، تُسمّى «عنوان الظرف» صغيرة الحجم، سهلة الفهم، رتبتها على مقدمة وثلاثة أبواب.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁



المقدمة

الصرف[١]، قواعد يعرف بها أحوال أبنية الكلم، غيرُ الإعراب، كالتثنية، والجمع، والتصغير، والنَّسب، والإعلال[٢]. ويدخل[٣] في الاسم المتمكِّن[٤] والفعل، دون الحرف وشبهه.

والأبنية: هي الصيغ بهيآتها[٥].



اقتبست هنا جزءا من شرح والدي المغفور له (الشيخ محمد هارون)، وزدت زيادات كثيرة من عندي، رغبة في إفادة القارئ، كما وضعت بعض مواد في صلب الكتاب إتماما للفائدة.

(١) الصرف، والتصريف، مصدرا صرف بالتخفيف، وصرَّف بالتشديد، وكلاهما في لغة العرب يفيد التحويل والتغيير، ثمَّ نقلا اسما لهذا الفن الذي كان أوَّل من بحث فيه - بصفته علمًا مستقلًا - أبو مسلم الهراء.

(٢) ومن تلك الأحوال صوغ الماضي وأخويه، وسائر المشتقات، وطرق الوقف والإدغام، والتخلص من توالي السكونين.

(٣) أي: الصرف بمعنى التحويل والتغيير، أو تلك القواعد.

(٤) وهو ما لم يشبه الحرف فيبنى.

(٥) الأبنية: جمع بناء وهو والوزن، والصيغة عبارات عن هيئة الكلمة الحاصلة من حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، وقد يطلق الوزن على ميزان الكلمة المعتبر في عرف أهل الصرف، كما تطلق الصيغة والبنية على المادة، بقطع النظر عن ترتيب الحروف، وتعيين الحركات.

والمراد بالأبنية هنا: الصيغ بهيآتها، أي معترا فيها ترتيب الحروف وتعيين الحركات.

الأبنيـــة

أبنية الاسم[١] الأصلية: ثلاثية، ورباعية، وخماسية. وأبنية الفعل الأصلية: ثلاثية، ورباعية.

وهذه الأبنية لها موازين تُوزن بها.

وحروف الميزان ثلاثة: هي الفاء، والعين، واللام.

فالثلاثي، يوزن بهذه الثلاثة، وما فوقه بلام ثانية[٢]، وثالثة[٣]. فنصر مثلاً: على وزن فَعَلَ، ودَحْرَجَ، على وزن فعْلَلَ، وسَفَرْجَل: على وزن فَعَلَّلٍ، وهكذا[٤].



(١) أي: المتمكن، إذ هو المبحوث عن أحواله في الصرف.
(٢) في الرباعي.
(٣) في الخماسي.
(٤) وهم يسمون الحرف المقابل للفاء: فاء الكلمة، والمقابل للعين: عين الكلمة، والمقابل للام: لام الكلمة. فتقابل الحروف الأصلية للكلمة المراد وزنها بهذه الأحرف الثلاثة، بدون تكرار اللام، أو بتكريرها مرَّة أو مرَّتين، مع مراعاة حركات الكلمة الموزونة وسكناتها، كلٌّ في موضعه، والحرف الزائد يعبر عنه في الميزان بلفظه كما سيأتي. فالميزان لا يلزم هيئة واحدة بخصوصها، بل يتبع حال الموزون، وإذا كان في الموزون قلب، أو حذف وأ ريد وزنه على حالته، كان ميزانه مثله، فيقال في ميزان قاضٍ: فاعٍ، فإن أريد بيان الأصل رجع إليه، فيقال في ميزان مثل قاضٍ: فاعل.

أبنية الاسم

وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية[١]، وهي: فَعْلٌ: كَشَمْسٍ، وسَهْلٍ. و فَعَلٌ: كقَمَرٍ، وجَمَلٍ. وفَعِلٌ: ككَتِفٍ، وفَخِذٍ. وفَعُلٌ: كرَجُلٍ، وعَضُدٍ. وفِعْلٌ: كحِمْلٍ، وجِذْعٍ. وفِعَلٌ: كعِنَبٍ وضِلَعٍ. وفِعِلٌ: كإِبِلٍ، وبِلِزٍ[٢]. وفُعْلٌ: كَقُفْل، وحُلْوٍ. وفُعَل: كرُطَبٍ، وصُرَدٍ[٣]. وفُعُل: كعُنُقٍ، وكُتُبٍ. وقد يسكن عين ما يكون على هذا البناء.

وللرباعي المجرد ستة أبنية[٤]، وهي: فَعْلَلٌ: كجَعْفَرٍ، وثَعْلَبٍ، وفِعْلِلٌ: كقِرْمِزٍ[٥]، وزِبْرِجٍ[٦]. وَفِعْلَلٌ: كدِرْهَمٍ، وزِئْبَقٍ. وَفُعْلُلٌ: كبُرْقُعٍ، وقُنْفُذٍ،

---

(١) حاصلة من ضرب حركات الفاء الثلاثة في حركات العين الثلاث وسكونها باثنتي عشرة، لم يستعمل منها ما اجتمع فيه الضم والكسر، وهو اثنان، فبقيت عشرة.
وما سمع على فُعِل بضم فكسر نحو: دئل، أو فِعُل بكسر فضمّ نحو: حِبُك، فهو ما بين منقول عن الفعل، ومطعون في وروده عن أهل اللغة، ومؤول بالاتباع.
ثمَّ إنَّ الحجازيين يحافظون على هذه الأبنية الأصلية، وأما بنو تميم فقد يرد في لغتهم للكلمة وزنان أو أكثر، فهم يجيزون فيما كان على بناء فَعِلٍ بفتح فكسر تسكين عينه مع فتح فائه أو كسرها، وإن كان عينه من حروف الحلق أجازوا أيضًا كسر عينه وفائه معًا، ومثل الاسم في ذلك عندهم الفعل، فلهم في مثل كَتِفٍ وعَلِمَ ثلاث لغات، ومثل فَخِذٍ وشَهِدَ أربع لغات، وهم أيضاً يجيزون في بناء فُعُل بضمتين تسكين عينه.
ومن لغة الحجازيين يعرف البناء الأصلي وما تفرع عنه.

(٢) الضخم، ويأتي هذا الوزن على فِعْل بتسكين العين، وحكى الأخفش من هذا الوزن «الِحبِرَة»، قال البَطَلْيَوسي: وكذا «الإِطِل» في قول امرئ القيس: (له إِطِلَا ظبي وساقا نعامة) إلخ...

(٣) طائر صغير.

(٤) هي التي سمعت وإن اقتضت قسمة حركاته وسكناته ثمانية وأربعين بناء.

(٥) صبغ أحمر.

(٦) الزينة.

وفِعَلٌّ: كقِمَطْرٍ[١]، وهِزَبْرٍ[٢]. وَفُعْلَلٌ: كجُخْدَبٍ، وطُحْلَبٍ[٣].

وللخماسي المجرد أربعة أبنية[٤] وهي: فَعَلَّلٌ: كفَرَزْدَقٍ وسَفَرْجَلٍ، وَفُعَلِّلٌ: كقُذَعْمِلٍ[٥]، وخُبَعْثِنٍ[٦]. وَفِعْلَّلٌ: كقِرْشَبٍّ[٧]، وجِرْدَحْلٍ[٨]. وفَعْلَلِلٌ: كقَهْبَلِسٍ[٩]، وجَحْمَرِشٍ[١٠].



(١) وعاء الكتب.
(٢) الأسد.
(٣) خضرة تعلو الماء. والجمهور على أن هذا الوزن فرع فُعْلُل بضم الأول والثالث، وليس لهم على ذلك دليل قوي.
(٤) هذا أيضًا بحسب ما سمع، وإن اقتضت قسمة حركاته وسكناته كثيرا، لكن لم يستعمل منه سوى هذه الأربعة.
(٥) الضخم من الإبل.
(٦) الرجل الضخم الشديد، والأسد.
(٧) له معان منها الأكول.
(٨) الوادي، أو الضخم من الإبل.
(٩) المرأة الضخمة.
(١٠) العجوز الكبيرة، أو المرأة السمجة.

أبنية الفعل

وللفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فَعَلَ: كنَصَرَ، وضَرَبَ، وفَعِلَ: كسَمِعَ، وعَلِمَ، وفَعُلَ: ككَرُمَ، وحَسُنَ(١).

وللفعل الرباعيّ المجرّد، بناء واحد: فَعْلَلَ: كدَحْرَجَ، وعَرْبَدَ.

ولا يكون الاسم المتمكن، ولا الفعل أقل من ثلاثة أحرف، فإذا رأيت أقل من ذلك فاعلم أنه قد حُذف منه شيء، نحو: يَدٍ، ودَمٍ، ونحو: قُلْ، وبِعْ(٢).

وكل ما لا يقابل حروف الميزان فهو زائد.

وينتهي الاسمُ بالزيادة إلى سبعة، نحو: استغفار، و الفعلُ إلى ستة، نحو: استغفر. والزائد يُعبر عنه في الميزان بلفظه، فتقول في انتصر مثلًا: إنَّه على وزن افتعل، إلا المبدل من تاء الافتعال(٣)، فإنَّه لا يعبر عنه بلفظه، بل

---

(١) وأما بناء فُعِل بضم فكسر ففي أصالته على قلةٍ لنحو عُنِي وزُكِن وبُهِت، وحمله على فرعيته لأحد هذه الأبنية خلاف. وقال الكوفيون وسيبويه بأصالته لفعل المفعول.

(٢) أصل الأولَين: يَدْيٌ ودَمْيٌ، حذف لام كل منهما تخفيفا فتحركت عينه بحركات الإعراب لوقوعها طرفا.
وأصل الآخِرَين: اقْوُلْ وابْيِعْ، نقلت حركة كل منهما إلى فائه، فاستغني عن همزة الوصل، فصار قُوْلْ وبِيْعْ بضم فسكون في الأول، وكسر فسكون في الثاني، فحذف حرف العلة، لالتقائه ساكنا مع الآخِر الساكن للبناء.

(٣) هي الواقعة بين فاء الكلمة وعينها، وذلك هو الطاء والدال كما سياتي. فاصْطَبَر أصله: اصْتَبَر، أبدلت التاء طاء لخفتها، وادَّكر أصله: اذْتَكَر، أبدلت التاء دالا، ثم أبدلت الذال دالا توصلا لادغام الدالين فصار: ادَّكر.

بالتاء، فنحو: اصْطَبَرَ على وزن افْتَعَلَ، وكذا المكرَّر للإلحاق أو غيره[١]، فإنه ينطق به من نوع ما قبله، نحو: جَلْبَبَ، وقَطَّعَ، فالأول على وزن فَعْلَلَ، والثاني على وزن فَعَّلَ.

وحروف الزيادة عشرة، يجمعها قولك: (سألتمونيها).

والزائد قسمان: زائد لمعنى، كالسين والتاء في اسْتَغْفَرَ، فإنهما للطلب، وفي اسْتَحْجَرَ، فإنهما للصيرورة، وزائدٌ للإلحاق ونحوه، كالواو من كَوْثَر، فإنها زيدت للإلحاق بجَعْفَر[٢].

ومعنى الإلحاق: جعل كلمة على مثال أخرى.

وتعرف زيادة الحرف في الكلمة، بأن يكون لها معنًى بدونه، نحو قاتل، وتباعد، واستعطف، فإن لم يكن لها معنًى بدونه، فليس بزائد، نحو: وَسْوَسَ[٣]. وتعرف أيضًا بأن تُوجد في المشتق دون المشتق منه[٤]، نحو سَلَّمَ سَلَامَةً، وسَلَّمَ تَسْلِيمًا. والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى بنوع تغيير مع

---

(١) الذي يكرر للإلحاق أي: لإلحاق بنائه في الوزن والتصاريف ببناء آخر مشهور في الاستعمال، والذي يكرر لغرض آخر غير الإلحاق كزيادة في المعنى المقصود هو لام الكلمة مطلقا، وعينها إن لم تنفصل عن أصل بحرف أصلي، وفاؤها إن تكررت معها العين. والحرف المكرر للإحاق وغيره لا يلزم أن يكون من حروف الزيادة العشرة، بل يكون منها ومن غيرها.

(٢) وقَبَعْثَرى زيدت ألفه لا لمعنى، ولا للإلحاق، بل لمجرد تكثير حروف الكلمة، وذلك هو نحو الإلحاق.

(٣) هذا في غير ما حُكم بزيادته للإلحاق كواو كَوْكَب، وياء زينب، فإنه مع الحكم بزيادتهما لا معنى لكلمتيهما بدونهما، على أن العلامة لا يلزم انعكاسها.

(٤) أو عكسه بأن توجد في المشتق منه دون المشتق، وهذا إذا لم يكن سقوط الحرف من المشتق أو المشتق منه لعلة تصريفية، كسقوط واو وَعَد من يَعِدُ وعِدَةً، فإن هذا لا يكون دليل الزيادة.

التناسب في المعنى، والتغيير إمَّا في الهيئة فقط، كنَصَرَ من النَّصْرِ، أو في الهيئة والحروف، بالزيادة، أو النقص كالأمر من الوَعْدِ، أو النَّصْر[(١)].

والمشتقات عشرة: وهي الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسمُ المفعول، والصفة المشبهة، واسمُ التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسمُ الآلة. والمشتق منه: هو المصدر، وهو الاسم الدال على حدث الفعل دون زمانه، وهو قسمان: قياسي، وسماعي.

فالقياسي[(٢)] لِفَعَل (بفتح العين) يأتي على وزن فَعْل (بسكونها) إذا كان متعدِّيًا، وعلى وزن فُعُول إذا كان لازمًا، فالأول: كقَتَلَ قَتْلًا، ورَدَّ ردًّا، وضَرَبَ ضَرْبًا، وفَتَحَ فَتْحًا والثاني: كخَرَجَ خُرُوجًا، وجَلَسَ جُلُوسًا، ونَهَضَ نُهُوضًا.

والقياسي لِفَعِل (بالكسر) يَفْعَل (بالفتح) يأتي على وزن فَعْل (بسكون العين أيضًا) إذا كان متعديًا، نحو: حَمِد حَمْدًا، وفَهِمَ فَهْمًا، وبفتحها إذا كان لازمًا[(٣)]، نحو: تَعِبَ تَعَبًا وفَرِحَ فَرَحًا.

والقياسي لِفَعُل (بالضم) يأتي على وزن فَعَالة، أو فُعُولة، بفتح الفاء في

---

(١) جريا على أن أصل المشتقات المصدر، وقد يخفى التغيير بنحو الإدغام، كما في هَمَّ من الهمِّ.

(٢) أي: فالمصدر.

(٣) ولم يدل على حرفة، أو امتناع، أو داء، أو صوت، أو سير، أو تقلب، فإن لمصادرها أوزانا أخرى، فقياس مصدر ما دل على حرفة وشبهها من أبواب الفعل الثلاثي المجرد: فِعَالة بالكسر، وقياس مصدر ما دل منها على امتناع: فِعَال، وعلى الصوت: فُعَال بالضم، أو فَعِيل بالفتح، وعلى السير: فَعِيل، وعلى الأدواء: فُعَال، في غير باب فَعِل المكسور العين، وعلى التقلب: فَعَلان بفتحات، وعلى اللون: فُعْلة بضم فسكون.

الأول، وضمها في الثاني، نحو: ظَرُف ظَرافةً، وجَزُل جَزالةً، وصَعُب صُعُوبةً، وسَهُل سُهُولةً.

والسماعي كثير[١]، فمن الأول[٢]: طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نباتًا، وكَتَبَ كتِابًا، وحَرَسَ حِرَاسة، وحَسَبَ حُسْبانًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وذَكَرَ ذِكْرًا، وكَتَمَ كِتْمَانًا، وكَذَبَ كَذِبًا، وغَلَبَ غَلَبَةً، وحَمَى حِمَايَةً، وغَفَرَ غُفْرانًا، وعَصَى عِصْيَانًا، وقَضَى قَضَاءً، وهَدَى هِدايَةً، ورَأَى رُؤْيَةً.

ومن الثاني[٣]: لَعِبَ لَعِبًا، ونَضِجَ نُضْجًا، وكَرِهَ كَراهِيَةً، وسَمِنَ سِمَنًا، وقَوِيَ قُوَّةً، وصَمِدَ صُمُودًا، وقَبِلَ قَبُولًا، ورَحِمَ رَحْمَةً.

ومن الثالث[٤]: كَرُمَ كَرَمًا، وعَظُمَ عِظَمًا، ومَجُدَ مَجْدًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وحَلُمَ حِلْمًا، وجَمُلَ جَمَالًا.

واسم المرّة من الثلاثي على وزن فَعْلَة، (بفتح فسكون[٥]) كجَلْسَة وقَعْدَة[٦]. واسم الهيئة منه على وزن فِعْلَة (بكسر فسكون) كجِلْسَة وقِعْدَة، هذا كله في مصدر الثلاثي[٧]، وأما غيره فسيأتي في باب الفعل.

---

(١) وقد قيل - بسبب هذه الكثرة - لا قياس لمصدر الثلاثي المجرد.
(٢) وهو فَعَل بالفتح متعديا أو لازما.
(٣) وهو فَعِل بكسر العين متعديا أو لازما.
(٤) وهو فَعُل بضم العين.
(٥) إلا إذا كان بناء مصدره عليها فإنه يدل على المرة منه بالوصف كرحم رحمة واحدة، وهكذا في الهيئة.
(٦) والظاهر من التمثيل أن فَعْلة التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة، لا لما دل على الفعل الباطني، أو الصفة الثابتة.
(٧) وشذَّ بناء فِعْلة للهيئة من غيره كالخِمْرَة بالكسر والعِمَّة.



الباب الأول
في الفعل

هو ثلاثة أنواع: ماضٍ، كقَامَ، وأَقَامَ، ومضارعٌ، كيَقُومُ، ويُقِيمُ، وأمرٌ، كقُمْ، وأَقِمْ. وينقسم الفعل باعتبار التجرد والزيادة إلى مجرّد ومزيد، وباعتبار الحركات والسكنات مع ذلك[١] إلى ستة وثلاثين بابًا.

ستة للثلاثي المجرد:

الأول: (فَعَل) بفتح العين (يَفْعُل) بضمها، نحو: نَصَر يَنْصُر وقَال يَقُولُ، ومَرَّ يَمُرُّ، وغَزَا يَغْزُو.

الثاني: (فَعَل) بفتح العين (يَفْعِل)، بكسرها نحو: جَلَس يَجْلِس، وبَاع يَبِيع، وفَرَّ يَفِرُّ، ورَمَى يَرْمِي، ووَعَد يَعِد، ووَقَى يَقِي، ويَسَر يَيْسِر.

الثالث: (فَعَل يَفْعَل) بالفتح فيهما، نحو نَهَض يَنْهَض، وفَتَح يَفْتَح، وسَعَى يَسْعَى، ووَضَعَ يَضَع. وشرط هذا أن يكون ثانيه أو ثالثُه حرفًا من حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء[٢].

الرابع: (فَعِل) بالكسر (يَفْعَل) بالفتح، نحو: عَلِم يَعْلَم، وفَرِح يَفْرَح،

(١) أي مع ملاحظة الإنقسام باعتبار التجرد والزيادة.

(٢) والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، فلا تفتح عين فَعَل إلا إذاكان كما ذكر إلا ما شذ، وقد تكسر عين المضارع مع ما ذكر، كوَخَذه يَخِده، أو تضم كنفَخ ينفُخ، أو تحتمل الحركات الثلاث أو اثنتين منها حسبما يرد في اللغة.

وخَاف يَخَاف، ووَجِل يَوْجَل، ورَضِيَ يَرْضَى، وعَضَّ يَعَضُّ.

وكثيرًا ما تأتي منه الأحزان، والعلل، وأضدادهما[(١)]، نحو: سَقِم، وحَزِن وسَلِم وفَرِح، ومنه الألوان، والعيوب، والحِلَى، نحو: شَهِب، وعَوِر، وفَلِج.

الخامس: (فَعُل يَفْعُل) بالضم فيهما، وهو للأوصاف الخُلُقية، والتي لها مكث، نحو: حَسُن يحسن، وكَرُم يكرم، وسرُوَ يَسْرُو.

السادس: (فَعِل يَفْعِل) بالكسر فيهما، وهو قليل، نحو حَسِب يَحْسِب، ونَعِم يَنْعِم، ووَرِث يَرِث، ووَلِيَ يَلِي[(٢)].

وكل هذه الأبواب تكون لازمة ومتعدية، إلا الخامس، فلا يكون إلا لازمًا.

وثلاثة لمزيده[(٣)] بحرف:

الأول: (أَفعَلَ)، نحو: أكرم يُكرم إكرامًا، وأعطى يُعطي إعطاءً، وأقام يُقيم إقامةً، وآتى يُؤْتي إِيتاء، والأمر منه (أَفْعِل) بقطع الهمزة مفتوحة.

الثاني: (فَعَّل) بتشديد العين، نحو: فرَّح يُفرِّح تفريحًا، وزكَّى يُزكِّي تزكية.

الثالث: (فاعَل) نحو: قَاتَل يُقاتِل مُقاتَلَة وقِتالًا، ووَالَى يُوالِي مُوالَاةً ووِلاءً.

---

(١) ومعنى هذا أن هذه تجيىء في غير فَعِل، إلا أنها فيه أكثر منها في غيره، وليس معناه أن مجيئها فيه أكثر من مجيء غيرها فيه.

(٢) المثالان الأولان قد تفتح فيهما عين المضارع، والأخيران يتعين فيهما كسر تلك العين.

(٣) أي: مزيد الثلاثي.

وخمسة لمزيده[١] بحرفين:

الأول: (انْفَعَل) نحو: انكسر يَنكسر انكسارًا، وانشقَّ يَنشق انشقاقًا، وانقاد يَنقاد انقِيادًا، وانمحى يَنمحي انمحاء.

الثاني: (افْتَعل) نحو: اجتمع يَجتمع اجتماعًا، واشتقَّ يَشتق اشتِقاقًا، ومنه اختار، وادَّعى، وخَصَّم، وادَّكر، واتَّصل، واتَّقى[٢].

الثالث: (افْعَلَّ) بشدّ اللام نحو: احمرَّ يَحمرُّ احمِرارًا، ومنه ارعوى يَرعوي ارعواء[٣].

الرابع: (تَفَعَّل) نحو: تعلم يَتعلم تعلُّمًا، وتزكَّى يتزكَّى تزكِّيًا، ومنه

---

(١) أي: الثلاثي.

(٢) أصل اختار: اخْتَيَرَ، بفتح التاء والياء، قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، ومضارعه يَخْتار أصله: يَخْتَيِرُ، بكسر التحتية، قلبت ألفا. وادَّعى أصله: ادْتَعَى، أُبدلت تاء الإفتعال دالا، وأدغمت الدال في الدال. وخَصَّم أصله: اخْتَصَمأبدلت تاء الافتعال صادا وأدغمت الصاد في الصاد بعد نقل حركة التاء إلى الخاء والاستغناء عن الهمزة، ولذلك كان مضارعه يَخِصِّم، بفتح حرف المضارعة، أصله: يَخْتَصِم، نقلت فتحة التاء إلى الخاءء، وقلبت التاء صادا وأدغمت الصاد في الصاد. ويجوز في يَخْتَصِم كسر التاء إتباعا للصاد، ثم تنقل الكسر إلى الخاء الخ، فالخاء التي هي فاء الكلمة يجوز فيها الفتح والكسر، وبهما ورد يخصمون. وأصل ادَّكر: اذتكر، أبدلت تاء الإفتعال دالا مهملة، فتارة أبقوها مع المعجمة، وتارة غلبوا المعجمة فأدغموها فيها، وتارة غلبوا المهملة فأدغموها فيها، فيقولون: اذدكر، واذَّكر، وادَّكر. واتَّصل، واتَّقى، وما ماثلهما كاتَّسر، واتَّزر أبدلت فيها فاء افتعل المعتلة بالواو، أو الياء، أو الهمزة، تاءً وأدغمت في تائه، وأصلها: اوْتَصَل، واوْتَقَى، وايْتَسَر وائْتَزَر.

(٣) أصل الماضى ارْعَوَوَ، قلبت الواو المزيدة ألفا؛ لتطرفها إثر فتحة، فامتنع الإدغام لعدم المجانسة، وأصل المضارع: يَرْعَوِوُ، قلبت الواو الأخيرة ياء ساكنة؛ لتطرفها إثر كسرة، وأصل المصدر: ارْعِوَاوٌ، قلبت الواو الأخيرة همزة لتطرفها إثر ألف، لكنها ترجع ياء عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بالفعل، نحو: ارعويت.

اذَّكَّر، واطَّهَّر[١].

الخامس: (تفاعَل) نحو: تباعد يتباعد تباعُدًا، وتسارَّ يتسارُّ تسارًّا، ومنه، تبارك وتعالى[٢] وكذا اثَّاقل، وادَّارك[٣].

وأربعة لمزيده بثلاثة:

الأول: (اسْتَفْعَلَ) نحو: اسْتَخْرَجَ يسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا، واسْتَغْنَى يَسْتَغْنِي اسْتِغْنَاءً، واسْتَقَامَ يَسْتَقِيم اسْتِقَامةً.

الثاني: (افْعَوْعل)) نحو: اعشَوشَب يَعْشَوشِب اعْشِيشابا، واحْدَودَب يَحْدَودِب احْدِيدابا.

الثالث: (افْعَوَّل) بشدّ الواو، نحو: اجلوَّذ يجلوَّذ اجلِوَّاذًا.

الرابع: (افْعَالَّ) بشدّ اللام، نحو: احمارَّ يحمارّ احمِيرارًا، وكذا ابياضَّ، واسوادَّ.

وواحد للرباعي المجرد، وهو فَعْلَل نحو: دحرج يدحرج دَحْرَجةً ودِحراجًا.

وستة ملحقة به، وهي من مزيد الثلاثي:

الأول: ((فَعْلَلَ) المزيد، نحو: جَلْبَبَ يُجلبب جَلْببةً وجِلبابًا[٤].

---

(١) أصلهما: تَذَكَّر وتَطَهَّر، أبدلت التاءان ذالا، وطاء، وأدغمتا بعد إسقاط حركة التاء، فاحتيج إلى همزة الوصل.

(٢) أصلهما: من بَرَك يَبْرُك بالضم: أي صار ذا بركة، وعلا: ارتفع قدره.

(٣) أصلهما: تَثَاقَل وتَدَارَك، أبدلت تاء التفاعل من جنس ما بعدها، فاحتيج إلى همزة الوصل بعد الإدغام.

(٤) أصل المادة: جَلَب أي: ساق الشيء من موضع لآخر، وتطلق جلبب معنى إلباس الجلباب أي: الخمار، أو القميص.

الثاني: (فَوْعَل) نحو: حَوْقَلَ يُحوقِل حَوقلةً وحِيقالًا[١].

الثالث: (فَعْوَل) نحو: جَهْوَر يُجهور جَهْورة وجِهوارًا[٢].

الرابع: (فَيْعَلَ) نحو: بَيْطر يُبيطر بَيْطرة وبِيطارًا.

الخامس: (فَعْيَلَ) نحو: شَرْيَف يُشَريِف شَرْيَفةً وشِرْيافًا[٣].

السادس: (فَعْلَى) نحو: سَلْقى يُسَلقِي سَلْقاة وسِلْقاءً[٤].

وواحد لمزيده[٥] بحرف، وهو (تَفَعْلَلَ) نحو: تدحرج يتدحرج تدحرُجاً.

وستة ملحقة به، وهي نحو: تجلبب يتجلبب تجلبُبًا، وتجورب يتجورب تجورُبًا، وترهوك يترهوك ترهوُكًا[٦] وتشيطن يتشيطن تشيطُنًا، وتسلقى يتسلقى تسلقِيًا[٧]، وتمسكن يتمسكن تمسكُنًا.

واثنان لمزيده[٨] بحرفين:

الأول (افعنلل)، نحو: احرنجم يحرنجم احرنجامًا.

الثاني (افعلَلَّ)، نحو: اقشعرَّ يقشعرُّ اقْشِعْرارًا.

واثنان ملحقان (باحرنجم) وهما من الثلاثي، وذلك نحو: اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقاءً[٩]، واقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا[١٠].

---

(١) أصل مادته: حَقَل، وهو بمعنى السرعة في المشي.
(٢) علو الصوت.
(٣) شريفتُ الزرع: قطعت شِريافه (بكسر الشبن)، أي: ورقه الزائد.
(٤) سلقاه: ألقاه على قفاه.
(٥) أى: مزيد الرباعى.
(٦) استرخاء المفاصل في المشي.
(٧) مطاوع سلقى.
(٨) أي: الرباعي أيضا.
(٩) الاستلقاء على القفا.
(١٠) تأخر ورجع إلى خلف.

الصَّحِيح والمُعْتَل

وينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل[١]. فالصحيح ما خلا من حروف العلة الثلاثة: الألف، والواو، والياء[٢]، وهو ثلاثة أقسام:

أوَّلها: (السالم) وهو: ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف، وحروف العلة[٣]، نحو نصر، وانتصر، وناصَر، وتناصر.

وحكمه أنه لا يُحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ونحوها به، وكذا ما تصرف منه لا يُحذف منه شيء عند التثنية والجمع.

الثاني: (المضاعف) وهو: من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: مدّ، وامتدَّ، واستمدَّ، ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل، وتزلزل.

وحكم الأول أن ماضيه يجب فيه الإدغام[٤]، إلا إذا اتصل به ضمير

---

(١) هذا التقسيم يأتي في الإسم أيضا، لكن لما كان للفعل خصوصية بكثير من أحوال هذه الأقسام، كاتصال الضمائر به اكتفى بذكره في باب الأحوال الخاصة بالفعل.

(٢) وتسمى حروف اللين إذا سكنت، فإذا تحرك ماقبلها بحركة تجانسها وهي ساكنة، سميت حروف مد.

(٣) إنما نص في تعريف السالم على سلامة أصوله من حروف العلة، مع أن المقسم - وهو الصحيح - يتضمن ذلك، إشارةً إلى أن السالم لايقال أبدا إلا لما كان خاليا من حروف العلة، بخلاف المضاعف والمهموز؛ لأنهما - وإن خصهما الإصطلاح بكونهما من قسم الصحيح - يجوز أن يقالا على ما اشتمل على تضعيف أو همز ولو كان معتلا.

(٤) والإدغام هو: إدخال أو المتجانسين في الآخر، وسيأتي فيما بعد.

رفع متحرك، فيجب فَكُّ الإدغام، نحو: مددت. ويجب الإدغام في مصدره أيضًا، إذا لم يكن بين المتجانسين فاصل، وإلا فلا إدغام، نحو: امتداد، وكذا مضارعه، يجب فيه الإدغام، إلا إن دخل عليه جازم فيجوز، نحو: لم يمدَّ، ولم يمدُدْ[١]، وإلَّا إن اتصل به نون النسوة، فيجب فك الإدغام، نحو: تمددنَ، ومثله الأمر والنهي، نحو[٢]: مُدَّ، ولا تَمُدَّ، وامدُدْ، ولا تَمْدُدْ: وامددنَ يا نسوة.

الثالث: (المهموز) وهو: ما كان أحد حروفه الأصلية همزةٌ، نحو: أخذ، وسأل، وقرأ. وحكمه كالسالم، إلا أنَّ الأمر من أَخَذَ، وأَكَلَ تُحذف همزته مطلقًا[٣]، نحو: خُذْ وكُلْ ومن أَمَر، في الابتداء، نحو: مُرْ[٤]، ويجوز الحذف وعدمه في الأثناء، نحو: قلت له مُرْ، وقلت له اؤْمُرْ[٥].

والهمزة إذا كان قبلها همزة متحركة يجب قلبها مدَّة من جنس حركة ما قبلها، تقول: آمنت، أُومن، إيمانًا، أصل الأول: أَأْمنت، والثاني: أُؤْمن، والثالث: إئْمانا.

فإِن كان قبلها غير همزة، وكانت ساكنة، جاز بقاؤها، وقلبها من جنس

(١) أي: الفك والإدغام.
(٢) قد يقال: إن النهي إنما يكون بحرف جازم فيغني عنه ما سبقه، إلا أنه أخو الأمر فخص بالذكر معه لزيادة البيان.
(٣) أي: في حالتي الابتداء والوصل، تخفيفا لكثرة الاستعمال، وكان القياس أن يؤتى بهمزة الوصل، وتقلب همزة الأصل واوا.
(٤) هذا هو الفصيح، وفي غير الفصيح قد يؤتى بهمزة الوصل مع همزة الأصل فتبدل واوا على قاعدة التقاء الهمزتين في كلمة، وعن الكسائي جواز تحقيق الهمزتين قياسا على أأتمن.
(٥) وعدم الحذف أفصح.

حركة ما قبلها، تقول: اسْتَأْثَر، واسْتَاثَر، ويُؤْثِر، ويُوثِر من الإيثار[(١)].

وإذا كانت متحركة، قبلها متحرك غير همزة بَقِيت، نحو: سأل، وسُئل، إلا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة، فيجوز بقاؤها، وقلبها واوًا، نحو: يُؤَثِّر، ويُوَثِّر من التأثير[(٢)]، أو قبلها كسرة، فيجوز قلبها ياء، نحو قُرِي[(٣)].

(والمعتل) ما في حروفه الأصلية شيء من حروف العلة، وهو أربعة أقسام:

الأول: (المثال) وهو: ما كانت فاؤه حرف علة، نحو: وعد ويسر، وحكمه كالصحيح، إلا إذا كانت فاؤه واوًا، وكان من الباب الثاني، أو الثالث، أو السادس، فتحذف الواو من المضارع، نحو: وَعَد يَعِد، ووَضَع يَضَع، ووثِق يَثِق، ومثله الأمر، نحو عِدْ، وثِقْ، والمصدر: نحو: عِدَةً، وثِقَةً[(٤)].

الثاني: (الأجوف) وهو: ما عينه حرف علة، كقال، وباع، وخاف، أصلها قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ[(٥)]، قُلب كلٌّ من الواو والياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك، حُذفت عينه للتخلص من الساكنين؛ لأنَّ الماضي يجب تسكين آخره عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به، وحُركت فاؤه بحركةٍ تجانس العين، نحو: قُلتُ، وبِعتُ، إلَّا

---

(١) بضم المثناة التحتية، وسكون الهمزة أو الواو، وتخفيف المثلثة.

(٢) بضم المثناة التحتية، وفتح الهمزة أو الواو، وتشديد المثلثة.

(٣) بالبناء للمجهول، ومثلها مِائة وفِئة.

(٤) وعلة حذف هذه الواو وقوعها بين عدوتيها، ياء المضارعة المفتوحة، وكسرة العين، وذلك في المضارع المبدوء بالياء وحمل عليه غيره.

(٥) دل على ذلك مصادرها وسائر تصرفاتها.

في نحو خاف[١]، فتُحرك بالكسر، من جنس حركة العين، نحو: خِفتُ ونِمتُ[٢].

الثالث: (الناقص) وهو: ما لامه حرف علة، نحو غَزَا، ورَمَى، ورَضِيَ، وسَرُوَ، أصل الأولَّين: غَزَوَ، ورَمَيَ، (بفَتَحَات) تحركت كُلٌّ من الواو والياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فإذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك، رجعتْ إلى أصلها إن كانت ثالثةً، نحو غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ، وقُلبت ياءً إن كانت رابعةً فأكثر، نحو: اسْتَغْزَيْتُ واسْتَرْمَيْتُ، وكذا مع ألف الاثنين، نحو: غَزَوَا، ورَمَيَا واسْتَغْزَيَا، واسْتَرْمَيَا، وإذا أسند إلى واو الجمع حُذفت لامه، وبقيت فتحة العين، نحو: غَزَوْا، ورَمَوْا.

وأما الأخيران فتبقى لامهما على حالها عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بهما، نحو: رَضِيْتُ، وسَرُوْتُ، وكذا مع ألف الأثنين، نحو: رَضِيَا، وسَرُوَا، وتُحذف عند اتصال واو الجمع بهما، مع ضم العين؛ لمناسبة الواو، نحو: القومُ رَضُوا، وسَرُوا، كلٌّ هذا في الماضي.

أما المضارع والأمر، فمع ألف الاثنين لا تُحذف اللام، نحو: تَغْزُوَانِ، وتَرْمِيَانِ إلخ، ومع واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، تُحذف مطلقًا، ثم إن كانت ألفًا بقي فتح ما قبلها، نحو: يَسْعَوْنَ، واسْعَيْ يا هند، وإلَّا ضُم ما قبلها لمناسبة الواو، وكُسر لمناسبة الياء، نحو، يَرْمُون، وارْمِي يا هند،

---

(١) من كل واوي مكسور العين

(٢) لأنه في الأصل: خَوِفْتُ، نقلت كسرة عينه إلى فائه، وحذفت العين لالتقاء الساكنين، وقيل: بل قلبت عينه ألفا؛ ليستوي الباب في الإعلال، وحركت الفاء بعد حذف الألف بمثل حركة العين، للتنبيه على البنية.

ويَغْزُونَ، واغْزِي.

الرابع: (اللَّفيف) وهو قسمان: مفروق، ومقرون.

(فالمفروق) هو: ما فاؤه ولامه من حروف العلة، نحو وَقَى، ووَفَى، وهو باعتبار أوله كالمثال، وباعتبار آخره كالناقص، فتقول في المضارع: يَقِي، ويَفِي، وفي الأمر، قِهْ، وفِهْ، بحذف فائه تبعًا لحذفها في المضارع، مع حذف لامه لبنائه على الحذف، تقول: قِهْ يا زيد، قِيَا يا زيدان، قُوا يا زيدون، قِي يا هند، قِينَ يا نسوة.

(والمقرون) هو: ما عينه ولامه حرفا علة، نحو: طَوَى، ونَوَى، وحكمه كالناقص في جميع تصرفاته.



إسناد الفعل للضمير

يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشر وجهًا: اثنان لمتكلم، نحو: نصرتُ، نصرْنا. وخمسة للمخاطب، نحو نصرتَ، نصرتِ، نصرتما، نصرتم، نصرتُنَّ. وستة للغائب، نحو: نصَرَ، نصَرَا، نصرُوا، نصرتْ، نَصَرَتا، نَصَرْن.

وكذا المضارع، نحو أنصر، ننصر، تنصر يا زيد، تنصران يا زيدان أو يا هندان، تنصرون، تنصرين، تنصرن، ينصر، ينصران، ينصرون، هند تنصر، الهندان تنصران، والنسوة ينصرن، ومثله المبني للمجهول. ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصر، انصرا، انصروا، انصري، انصرنَ(١).



(١) هذا كله في الفعل الصحيح، أما غيره فتدخله تغييرات أخرى، تعلم مما سبق ومما يأتي.

المبني للمجهول

إذا بُني الفعل للمجهول فإن كان ماضيًا، ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ولو تقديرًا، نحو قُضيَ الأمر، وشُرِب اللبن، ومُدَّ الحبل، وصِيمَ رمضان، وبِيع الطعام.

أصل الأخيرين بعد البناء للمجهول، صُومَ، وبُيِعَ، نقلت حركة العين إلى الفاء، بعد سلب حركة الفاء(١) ويُضم ثانيه أيضًا إن كان مبدوءًا بتاء زائدة، نحو تُعُلِّم، وتُقُوتل، وأولُه وثالثُه إن كان مبدوءًا بهمزة وصل، نحو اسْتُخْرِج، وانْتُقِل(٢)، وإن كان مضارعًا، ضم أوله وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: يُقضَى الأمر، ويُشرَب اللَّبَن، ويُصام رمضان، ويُباع الطعام(٣).



(١) لاستثقال الكسرة على الواو والياء فيهما، فصارا: صِيمَ، وبِيعَ، بكسر فسكون مع قلب واو صُوم ياءً؛ لمناسبة الكسرة العارضة للفاء.

(٢) إنما يضم الأول - وهو همزة الوصل - في الابتداء فقط، أما في الوصل فتسقط، ومحصل القاعدة، أنه إذا بني الماضى المبدوء بهمزة الوصل للمجهول كسر ما قبل آخره، وضم كل متحرك قبله.

(٣) قد ورد في اللغة أفعال على شاكلة المبني للمجهول وهي مسندة إلى فاعليها، منها: أُولِع، وبُهت، وجُنَّ، وحُمَّ، وغُبِنَ، ورُهِصَ، وزُهِيَ، وزُكِمَ، وطُلَّ دمه، وعُنيَ، وغُمَّ الهلال، ونُفِستِ المرأة، ونُتِجتِ الناقة.

نون التوكيد

يجوز تأكيد فعل الأمر مطلقًا، وأما المضارع فلا يؤكَّد إلا إذا سُبق بأداة أمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ، أو بإِنِ الشرطية المدغمة في ما الزائدة، أو كان واقعًا في جواب قسم[١].

فإذا دخلت نون التوكيد على الفعل، وكان مسندًا إلى اسم ظاهر، أو لضمير الواحد المذكر، فُتح آخره لمباشرة النون له[٢]، سواء كان صحيحًا أو معتلًّا، نحو لَيُنْصُرَنَّ زيد، وليَقْضِيَنَّ، وليَدْعُوَنَّ، وليَسْعَيَنَّ[٣]. فإذا كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، حذفت نون الرفع فقط وكسرت نون التوكيد، نحو: لتنصرانِّ ولتقضيانِّ[٤] إلخ...

وإذا كان مسندًا إلى واو الجمع، فإن كان صحيحًا، حذفت واو الجمع مع نون الرفع[٥]، نحو لتنصرُنَّ يا قوم. وإن كان ناقصًا وكان ما قبل حرف

(١) بشرط ألايفصل بينه وبين لام القسم فاصل، وألا يقترن بنفى، أوبما يمحضه للحال، وتأكيده حينئذ لازم، أما ما فقد شرطا من هذه الشروط فلا يصح تأكيده، ولا يؤكد المضارع في غير تلك الصور؛ وأما الماضي فلا تؤكده النونان أصلا، لأنهما يمحضان الفعل للاستقبال، وهو مناف للمضي، وأما قول الشاعر:

(دامنَّ سعدكِ إن رحمتِ متيَّما   لولاكِ لم يك للصبابة جانحا)

فالفعل فيه مستقبل المعنى، وقول الشاعر:

(أقائلنَّ أحضروا الشهودا)

ضرورة شعر لدخولها في الإسم

(٢) لا فرق في ذلك بين المضارع والأمر.

(٣) يصح أن تقرأ هذه الأمثلة بلام الامر المكسورة، أو بلام القسم المفتوحة.

(٤) أي: واسعيانِّ، ولتسعيانِّ.

(٥) وبقيت ضمة ماقبل الواو دليلا عليها.

العلة مضمومًا أو مكسورًا حذفت أيضًا لام الفعل[١]، نحو لتدعُنَّ ولتقضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الثلاثة. فإن كان ما قبلها مفتوحًا، حذفت لام الفعل، وبقى فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمة[٢]، نحو: لتسعَوُنَّ ولَتُبْلَوُنَّ.

وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو لتنصرِنَّ يا دعد، ولتغزِنَّ، ولترمِنَّ، بكسر ما قبل النون[٣]، إلا إذا كان الفعل ناقصًا وكان لامه مفتوحًا فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر مع فتح ما قبلها، نحو لتسعَيِنَّ، ولتُبْلَيِنَّ يا دعد[٤].

وإن كان مسندًا إلى نون الإناث زِيد ألف بينها وبين نون التوكيد، وكسرت نون التوكيد، نحو: لتَنْصُرْنَانِّ يا نسوة، ولتَسْعَيْنانِّ، ولتَغْزُونانِّ، ولتَرْمِيْنانِّ[٥].

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك[٦].

---

(١) وبقيت ضمة ماقبل لام الفعل دليلا على واو الجمع.

(٢) للاحتياج لحركتها، تخلصا من التقاء السكونين: سكونها وسكون نون التوكيد، والضمة أولى بها، وإنما لم تحذف واو الجماعة، لعدم ما يدل عليها، ضرورة فتح ماقبل حرف العلة، للدلالة على كونه ألفا.

(٣) والمحذوف في الصحيح حرفان: الياء والنون، وفي المعتل ثلاث؛ لان لامه محذوفة من قبل.

(٤) فالمحذوف لام الفعل، والنون وثبتت ياء المخاطبة.

(٥) بسكون ما قبل نون النسوة، وكسر نون التوكيد في الجميع.

(٦) والخلاصة أن المسند للظاهر أو لضمير الواحد المذكر يفتح منه ما قبل النون، صحيحا أو ناقصا مطلقا، والمسند لألف الاثنين تحذف منه نون الرفع فقط مطلقا، والمسند لواو الجماعة تحذف منه نون الرفع وواو الجماعة، ويضم ماقبلها، ويحذف من الناقص آخره، إلا الناقص بالألف، فلا تحذف منه واو الجماعة، ولا يضم =

وكل موضع صح دخول الثقيلة فيه، يصح فيه دخول الخفيفة، إلا فعل الاثنين، وفعل جماعة الإناث؛ لأنَّ الخفيفة لا تقع بعد الألف[١].



= ماقبلها، بل تضم هي، والمسند لياء المخاطبة تحذف منه نون الرفع، وياء المخاطبة، ويكسر ماقبلها، ويحذف من الناقص آخره، إلا الناقص بالألف، فلاتحذف منه ياء المخاطبة ولا يكسر ما قبلها، بل تكسر هي، والمسند لنون النسوة تزاد بينهما ألف.

(١) نونا التوكيد عند البصرين أصلان، قالوا: لتخالفهما في الأحكام، ورُد بأن أنَّ المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل والخفيفة فرع، وقيل العكس.



الباب الثاني في الاسم

الاسم قسمان: (جامدٌ) وهو مالم يُؤخذ من غيرِه، و مشتقٌّ وهو ما أخِذ من غيرهِ. والجامد قسمان: اسم عين وهو ما دل على معنى قائم بنفسه، كرجل، وفرس، واسم معنى وهو ما دل على معنى قائم بغيره، ومنه المصدر كالعِلْم، والفَوْز، وقد تقدم. والمشتق سبعة[1]:

(١) ويكون الاشتقاق دائما من أسماء الأجناس المعنوية المصدرية، نحو: نَصَرَ من النَّصْر، ويندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، نحو: فَلْفَلْتُ الطعام.

اسم الفَاعِل

وهو ما اشتُقَّ من مضارع مبنيٍّ للفاعلِ، لمن حدثَ منه الفعل، أو قامَ به[١] وهو من الثلاثي - في الغالِبِ[٢] - عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ نحو ناصر، ووارثٍ، وَمَادٍّ، ورَاضٍ، ووَافٍ، وطاوٍ.

فإن كانَ[٣] منَ الأجْوَفِ، قُلبَتْ مَدَّتُهُ الأَصليَّة هَمْزَة نحو قائل وبائِع[٤]، ومِن غيرِ الثُّلاثيِّ، عَلَى وَزْنِ المُضَارِعِ[٥]، بإبدال أولِهِ ميمًا مَضْمومةً مع كسْر

(١) عبر بمَنْ تغليبا للعاقل، إذ هو الذي يلائمه أن يكون فاعلا، بخلاف اسم المفعول، ولذا عبر عنه بما. وإنما قال "مِنْ مضارع" مع أن الاشتقاق من المصدر، لا من الفعل، اعتمادا على ما هو معلوم من قصد الإيماء إلى أن اسم الفاعل في معنى المضارع من جهة الزمن، إذ هو حقيقة في الحال، مجاز في الإستقبال على الأرجح، وإذا أطلق كان مشعرا بالاستمرار الذي يقصد من المضارع، واستعماله في المضي - على قلته - محتاج إلى قرينة، ولذا شرط في عمله النصبَ في المفعول: أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال، ولا يعمل بمعنى المضي إلا مقترنا بأل، على أن منهم من ذهب إلى اشتقاق اسم الفاعل، واسم المفعول من الفعل، واشتقاق الفعل من المصدر.
ثم إن من أراد إخراج الصفة المشبهة من تعريف اسم الفاعل، زاد فيه (بمعنى الحدوث والتجدد) فإن وضعها على الإطلاق، أو على معنى الثبوت، لا الحدوث.

(٢) أي: في غالب أبوابه، وهو مفتوح العين، متعديا ولازما، ومكسورها المتعدي.
أما الثلاثي المضموم العين ومكسورها اللازم فلا يأتي اسم الفاعل منهما على وزن فاعل إلا سماعا، وقياسه من مضموم العين "فَعْلٌ" بفتح فسكون، و "فَعِيل"، وقياسه من "فَعِل" المكسور العين اللازم "فَعِلٌ" بفتح فكسر، وما جاء على غير ذلك فسماع؛ ومنهم من ذهب إلى أن قياسه من الثلاثي مطلقا "فاعل".

(٣) أي: اسم الفاعل الآتي على وزن فاعل.

(٤) وقلبها ياءً أو واوًا خطأ.

(٥) أي: كلّ على وزن مضارعه المبني للفاعل.

ما قبل آخِرِه نحو، مُكْرِمٌ، ومعظِّمٌ، ومُسْتَدْعٍ.

وقد تُحوَّلُ صِيغةُ فاعل إلى نحو فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل كَشَرَّابٍ، ومِنحارٍ، وغَيور، وسَمِيع، وحَذِرٍ، لإفادَةِ الكثرة، وتسمَّى صِيَغ المُبالغةِ.



اسم المَفْعُول

هو ما اشتق من مضارع مبني للمجهول[١] لما وقع عليه الفعل[٢] وهو من الثلاثي، على وزن مفعول نحو: مَنْصُور ومَوْعُود، ومَقُول، ومَبِيع، ومَرْمِيٍّ، ومَوْقِيٍّ، ومَطْوِيٍّ، أصل ما عدا الأولَين، مَقْوُول، ومَبْيُوع ومَرْمُويٌ[٣]، إلخ...

وقد يكون على وزن فَعِيل كقَتِيل، وجَرِيح. ومن غير الثلاثي كاسم الفاعل، لكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مُكْرَم، ومُستَعان[٤]، وأما نحو مُختار، فهو صالح لاسم الفاعل واسم المفعول[٥].



(١) فلايصاغ إلا من متعد، ولو بالحرف أو بالظرف.
(٢) وهو من المتعدي لواحد ذلك الواحد، ومن المتعدي لاثنين ليسا بمبتدإ وخبر أحدهما، ومن المتعدي لاثنين أصلهما مبتدأ وخبر مصدر الثاني مضافا إلى الأول.
(٣) وموقُوي ومطوُوي، كلها بزنة مفعول، استثقلت الضمة على الواو في الأول، وعلى الياء في الثاني، فنقلت إلى الساكن قبلها، فحذفت واو مفعول لالتقاء الساكنين، وقلبت واو مفعول من الثالث والرابع والخامس ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء، فأدغم وكسر ما قبلها لمناسبتها.
(٤) فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي إنما هو بحركة ما قبل الآخر.
(٥) فإذا قدرت حركته كسرة كان اسم فاعل، وإذا قدرت فتحة كان اسم مفعول.

الصفة المشبهة

هي ما اشتق من فعل لازم[١]، للدلالة على الثبوت[٢]، وأوزانها الغالبة اثنا عشر وزنًا: اثنان من باب عَلِمَ، كأحْمَر، وعَطْشَان. وأربعةٌ من باب حَسُنَ، كحَسَن، وجُنُب، وشُجَاع، وجَبَان. وستةٌ مشتركة بين البابين، كَسَبْطٍ، وضَخْمٍ، الأول من سَبِطَ بالكسر، والثاني من ضَخُمَ بالضم، وصِفْرٍ، ومِلْحٍ، الأول من صَفِرَ بالكسر، والثاني من مَلُحَ بالضم. وحُرٍّ وصُلْبٍ، الأول من حَرَّ أصله حَرِرَ بالكسر، والثاني من صَلُبَ بالضم، وفَرِحٍ ونَجِسٍ، الأول من فَرِحَ بالكسر، والثاني من نَجُسَ بالضم، وصَاحِبٍ وطَاهِرٍ، الأول من صَحِبَ بالكسر، والثاني من طَهُرَ بالضم، وبَخِيلٍ وكَرِيمٍ، الأول من بَخِلَ بالكسر، والثاني من كَرُمَ بالضم.

وهي من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل، نحو: مُنْطَلِقُ اللِّسنان[٣].



---

(١) أو منزل منزلة اللازم أي: من مصدره.

(٢) أي: على استمرار معنى المصدر لمن قام به في جميع الأزمنة أو زمنًا ما، بخلاف اسم الفاعل، فإن دلالته عليه على وجه الحدوث والتجدد.

(٣) ومنهم من لم يسم الصفة من غير الثلاثي صفة مشبهة، وإن دلت على الاستمرار وأعطيت حكمها من جهة العمل. وبالجملة للصرفيين والنحاة خلاف في صيغ الصفة المشبهة وعملها، وما ذكر هنا من أعدلها وأسهلها.

اسم التفضيل

هو ما صيغ على وزن أَفْعَل، لموصوف بالزيادة على غيره[١]، نحو: أَحْسَن، وأَفْضَل[٢]. ولا يصاغ إلَّا من فِعْلٍ ثلاثي، متصرف، قابل للزيادة، تامٍّ غير منفي[٣]، ولا مبني للمجهول[٤]، ليس دالًّا على لون، أو عَيْب، أو حِلْيَة.

وهذه الشروط معتبرة في فِعْلَي التعجب، وهما صيغتان: «ما أَفْعَلَهُ»، و«أَفْعِلْ به» نحو ما أَكْرَمَ زيدًا، وأَكْرِمْ به، فإن أردت التفضيل أو التعجب من ما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل مصدر غير المستوفي تمييزًا لاسم التفضيل، أو مفعولًا لفعل التعجب، نحو: فلانٌ أشدُّ دحرجةً من فلان، وما أشدَّ دَحْرَجَتَهُ، وأَشْدِدْ بدحرجته[٥].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) أي: الدلالة على موصوف بالزيادة على غيره، في معنى المادة المشتق هو منها.

(٢) ونحو: خَيْر وشَرّ، لكونهما في الأصل على وزن أَخْيَر، وأَشْرَر، خففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد تستعملان على الأصل لكن مع إدغام الراء في الراء في الثانية.

(٣) أي: غير لازم للنفى، ولا معتبر فيه النفي عند التفضيل.

(٤) أي: غير مقصود صوغ التفضيل منه، من حيث إنه مبني للمجهول.

(٥) وأما نحو: هو أعطاهم للمال، وأتقاهم لله، وما أنقى فلانا، فقيل: شاذ، وقيل: إنه مردود إلى الثلاثي، وقيل: إن باب "أفعل" مستثنى من ذى الزيادة، فيأتي منه اسم التفضيل وفعل التعجب قياسا بحذف همزته، ومنهم من لم يشترط في صوغ فعل التعجب ألا يكون الوصف من فِعْله على أفعل، كأسود، فلا مانع حينئذ من أن يقال: ما أسوده.

اسْمَا الزَّمَان والمكَان

هما اسمان، يدلّان على زمان وقوع الفعل، أو مكانه، وهما من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول[١] نحو: مُخْرَج، ومُقَام، من أخرج وأقام، ومن الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين، إن كان مضارعه، مضموم العين أو مفتوحها[٢]، أو كان معتلَّ اللّام، نحو مَنْصَر، ومَفْتَح، ومَسْعًى، ومَرْمًى، ومَوْقًى، ومَطْوًى. وعلى وزن مَفْعِل بكسر العين، إن كان مضارعه مكسور العين، أو كان مثالًا، نحو مَجْلِس، ومَضْرِب، ومَوْعِد، ومَيْسِر.

وقد سمع عن العرب ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمَسْجِد، والمَطْلِع، والمَنْسِك، والمَنْبِت، والمَرْفِق، والمَسْقِط، والمَجْزِر، والمَحْشِر، والمَشْرِق، والمَغْرِب[٣]. وأما المصدر الميمي فهو بالفتح مطلقًا، إلّا من المثال الواوي، فهو بالكسر نحو: مَوْعِد[٤].



(١) والتمييز بينهما بالقرائن ومواضع الاستعمال.

(٢) أي: ولم يكن مثالا.

(٣) وقدسمع في الثلاثة الأول الفتح أيضا، على مقتضى القياس. وقال سيبويه في "المسجد" وما جرى مجراه: إنها أسماء غير جارية على أفعالها؛ لأنها أسماء لأمكنة فيها نوع اختصاص، فالمسجِد بالكسر لايقصد به أي مكان يقع فيه السجود، بل ذلك المكان الخاص المعروف، وإلا لقلت: مسجَد بالفتح.

(٤) والتمييز بين هذا المصدر الميمي وبين اسم الزمان والمكان منه بالقرائن ومواطن الاستعمال.

اسم الآلة

هو اسم مصوغ من الثلاثي لما وقع الفعل بواسطته، وأوزانه القياسية ثلاثة: مِفْعَال، ومِفْعَل، ومِفْعَلَة، بكسر أولها، نحو: مِفْتَاح، ومِحْلَب، ومِلْعَقَة(١).



(١) والأصل في أسماء الآلة: مفعال، والثانيتان منتقصتان منها، ولذا ترك الإعلال في مثل مِخْيَط لانتقاصه من مِخْيَاط، وإلا لقيل فيه: مِخَاط، وقدسمع على غير هذا القياس مُسْعُط، ومُدْهُن، ومُنْخُل، ومُكْحُلَة بضم العين والميم في الجميع.
وقد قال سيبوية فيها ما قال المسجد. وقد ورد جامدا على أوزان شتى لا ضابطلها، كالفأس والسكين.

المذكر والمؤنث

ينقسم الاسم إلى مذكر، كرجل، وإلى مؤنث[(١)]، والمؤنث قسمان: مؤنث بالتاء مذكورةً، كامرأة، أو مقدرةً، كشمس، ومؤنث بالألف، مقصورةً أو ممدودةً. فالمقصورة: ألف مفردة زائدة في آخر الاسم، كذِكْرَى، وجَرْحَى، وكُبْرَى، والممدودة: ألف زائدة في آخره أيضًا قبلها ألف، فتُقلب هي همزة، كحَمْرَاء، وعاشوراء[(٢)].

وينقسم أيضًا إلى صحيح، ومقصور، ومنقوص. فالمقصور ما كان آخره ألفًا لازمة: كالهُدَى، والمصطفى[(٣)]. والمنقوص ما كان آخره ياء لازمة مكسورًا ما قبلها: كالداعي، والمنادِي[(٤)]. والصحيح ما ليس

---

(١) اعلم أن الشيء إذا تميز فيه الذكر من الأنثى، فاللفظ الدال على الذكر مذكر حقيقي، ولو كان بعلامة التأنيث، وإن سمي حينئذ مؤنثا لفظيا، واللفظ الدال على الأنثى - أي ذات الحر - مؤنث حقيقي ولو خلامن علامة التأنيث، وما لم يتميز فيه الذكر من الأنثى ظاهرا فما التحقت به علامة التأنيث كنملة، وبعوضة، يسمى مؤنثا مجازيا، وما خلا منها كثعبان، وبرص، يسمى مذكرا، إلا ألفاظا سمعت من العرب على حكم المؤنث، وهي خالية من علامة كشمس، وعين، ودار.

(٢) تأنيث أحمر، وعاشوراء بمعنى عاشر المحرم، وتأنيثه أمارة النقل من الوصفية، إلى الاسمية. واعلم أن الأصل في التاء أن تدخل في الأوصاف؛ فرقا بين مذكرها ومؤنثها، فلاتلحق الأوصاف الخاصة بالنساء كحائض، وطالق، ومرضع، وثيب، ولا الأسماء الحامدة إلا قليلا كامرأة وإنسانة.

ومن الأوصاف ما ورد للمذكر والمؤنث بصيغة واحدة، كصبور وشكور، وجريح وقتيل.

(٣) أما ما آخره ألف غير لازمة بل مزيدة للتأنيث مثلا ككبرى، فلا يسمى الاسم بها مقصورا.

(٤) أما ما آخره ياء غير لازمة كعبادي، أوياء غير مكسور ما قبلها كظبي، فلا يسمى منقوصا.

كذلك[١]: كشجرة، وكتاب. وإذا نُوِّن المقصور حُذف آخره مطلقًا، وكذا المنقوص، في حالتي الرفع والجر.

۞ ۞ ۞ ۞ ۞

(١) وهو يشمل الممدود كحمراء، ومنهم من يعده قسما مستقلا.

تقسيم الاسم إلى مفرد وغير مفرد

ينقسم الاسم أيضًا إلى خمسة أقسام: مفرد، ومثنى، وجمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، وجمع تكسير.

فالمفرد: كالأمثلة السابقة[١].



(١) أي كشجرة، وكتاب، ولو كان مسماه في معنى الجمع، كالقوم، والرهط.

المثنى

والمثنى: اسم دلَّ على اثنين، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون: كرجلان، ورجلين، وامرأتان، وامرأتين.

فإن كان مفردًا مقصورًا[(١)]، قُلبت ألفه ياءً، إن كانت رابعة فصاعدًا، نحو: سَلْمَيَان، ومُصْطَفَيَان، في تثنية سَلْمَى، ومُصْطَفى. ورُدَّت إلى أصلها إن كانت ثالثةً، نحو: رَحَيَان، وعَصَوَان. وإن كان منقوصًا، رُدَّ إليه في التثنية ما حُذف منه نحو: قَاضِيَانِ، وقَاضِيَيْنِ، ورَامِيَانِ، ورَامِيَيْنِ[(٢)].



(١) وفي حكمه المؤنث بالألف المقصورة.

(٢) ومثل المنقوص ما حذف آخره اعتباطا، فإن ما حذف منه يرد في التثنية إذاكان مما يلزم رده في النسب، كأب، وأخ، وحم، وهن، تقول في تثنيتها: أبوان، وأخوان إلخ، وإذا كان مما لم يلزم رده في النسب كيد، ودم ساغ رده في التثنية، وعدمه أرجح، تقول: يديان في تثنية يد، ويدان أرجح.
أما الممدود فتقلب همزته واوا حتما إن كانت للتأنيث، كصحراوان، وتبقى على حالتها إن كانت أصلية كقُرَّا آن، أما إن كانت منقلبة عن أصل أو للإلحاق فيجوز بقاؤها على حالها، ويجوز قلبها واوا ككساآن وكساوان، في تثنية كساء.

جمع المذكر السالم

هو اسم دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، نحو: مسلمون، ومسلمين.

ولا يجمع هذا الجمع إلَّا العَلَم والصفة[١]، ويشترط في العَلَم أن يكون لمذكر، عاقل[٢]، خاليًا من التاء، ومن التركيب. فلا تقول: في رَجُل، رَجُلُون، لعدم العَلَمية[٣] ولا في زينب، زينبون، لعدم التذكير، ولا في واشق (عَلَم كلب) واشقون، لعدم العقل، ولا في طلحة، طلحتون، لوجود التاء، ولا في بَعْلَبَك[٤]، بَعْلَبَكُون، للتركيب المزجى.

وشرط الصفة أن تكون لمذكر، عاقل، خاليةً من التاء، ليست على وزن أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء ولا على وزن فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى، فلا يقال في حائض: حائضون، لعدم التذكير، ولا في فَارِهٍ: فارهون، لعدم العقل، ولا في عَلَّامة: علامتون، لوجود التاء ولا في أحمر: أحمرون، ولا في سكران: سكرانون؛ لأنَّ مؤنث الأول فَعْلَاء، ومؤنث الثاني فَعْلَى[٥].

---

(١) فلا تجمع هذا الجمع المصادر، ولا أسماء الأجناس، ولا أعلامها.

(٢) أي: جنس من يعقل ويعلم.

(٣) أي: ولا الوصفية أيضا.

(٤) شهرة هذا الإسم في علمية بلدة بالشام، فهو على هذ يكون خارجا بقيد التذكير أيضا، اللهم إلا إذاكان القصد إخراجه بقيد عدم التركيب فقط، على فرض استعماله علما لمذكر، ولو مثل بسيبويه لكان أظهر في الغرض. على أن الرضى حكى الاتفاق على جمع "بعليك" علما لمذكر بالواو والنون، والمبرد أجاز جمع سيبويه كذلك، أما المركب الإضافي فيجمع منه الجزء الأول مضافا للثاني.

(٥) الخلاصة أنه لا يجمع هذا الجمع إلا أعلام الذكور العقلاء وأوصافهم، بشرط =

ثم إن كان المفرد منقوصًا، حُذفت ياؤه عند الجمع، ويُضم ما قبل الواو، ويُكسر ما قبل الياء[١] للمناسبة، نحو: سَاعُون، وسَاعِين.

وإن كان مقصورًا، حُذفت ألفه وفُتح ما قبلها مطلقًا، للدلالة على الألف المحذوفة، نحو: المصطفَوْنَ، والمصطفَيْنَ[٢]، والأعلَوْنَ، والأَعْلَيْنَ[٣].



= الخلو من التاء، وخلو العَلَم من التركيب، وصلاحية الصفة للتاء، أو دلالتها على التفضيل. واعلم أن المصغر والمنسوب في حكم الصفة، فيجمعان كرُجَيْلُون ومَصْرِيُّون.

(١) أي: يحافظ على كسره؛ لأنه في الأصل مكسور.

(٢) جمع "مصطفى" اسم مفعول، أما اسم فاعله فمن قبيل المنقوص، يقال فيه: المصطفُون، بضم الفاء، والمصطفِين، بكسرها.

(٣) أصل المصطَفَون - جمع اسم المفعول، والأَعْلَون جمع الأعلى - المُصْطَفَيُون والأَعْلَيُون في الرفع، بيا قبل واو الجمع، مضمومة لمناسبتها، منقلبة تلك الياء عن واو هي لام الكلمة لمجاوزتها ثلاثة أحرف، والمُصْطَفَيِين، والأَعْلَيِين في غير الرفع، بياء مكسورة قبل ياء الجمع، قلبت تلك الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة ما قبلها دليلا عليها.
ولو مثل بدل الأعلون، بالأَعْمَون لكان لتعدد المثال فائدة زائدة، حيث يكون أحد المثالين واويا بحسب الأصل، والآخر يائيا، اللهم إلا أن تقصد الإشارة إلى أن الأعلون هنا من عَلِيَ يَعْلَى كرضي يرضى، لا من علا يعلو.

جمع المؤنث السالم

هو ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء كمسلمات[(١)].

فإن كان مفرده مقصورًا، أو منقوصًا، صنعتَ به كما صنعت في التثنية، فتقول في المقصور: حُبْلَيَات، ومُصْطَفَيَات، وفَتَيَات، وعَصَوَات ورَحَيَات، وتقول في المنقوص: قاضِيَات، ورامِيَات.

ثم إن كان المفرد ثلاثيًا مشتقًّا، سَاكن العين، وجب بقاء سكونها، نحو: ضَخْمَة، وضَخْمَات، وإن لم يكن مشتقًّا حركت عينه[(٢)] نحو: دَعْد،

---

(١) بدون تغيير في أصل بنيته سوى حذف تاء التأنيث من مفرده، ويطرد هذا الجمع في ستة مواضع:
أعلام الإناث كمريم وزينب ودعد، وما ختم بالتاء كفائقة، وما ختم بألف التأنيث المقصورة أوالممدودة كحبلى وصحراء، ومصغر غير العاقل كدُرَيهم وجُبَيل ووصفه كشامخ وصف جبل، ومعدودٌ وصفُ يوم، وكل خماسي لم يسمع له جمع تكسير كسُرادِق وحمام وإصطبل.
وماعدا ذلك فهو مقصور على السماع، كسموات وسجلات. ويستثنى من المختوم بالتاء امرأة، وشاة وقُلة، وأَمَة، وأُمَّة، وشفة. ويستثنى من المختوم بألف التأنيث (فَعْلَاء وفَعْلي) مؤنثى أفعل وفعلان، كحمراء وسكرى، فلا يجمعان جمع مؤنث سالما، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالما.

(٢) أي: بالفتح وجوبا إن كان صحيح العين مفتوح الفاء، ولم يكن مضاعفا، سواء أكان صحيح اللام كما مثل أو معتلها كظَبْيَة وظبيات، أما صحيح العين المضموم الفاء سواء كان صحيح اللام أومعتلها بالواو، أو المكسور الفاء صحيح اللام فيجوز فيها الإتباع لحركة الفاء، والإسكان، والفتح: كحُجْرة، وخُطْوة، وهند، وكِسْرة، والإتباع في مضموم الفاء أكثر، كالإسكان في مكسورها، والفتح أضعفها، وأما معتل العين، واويا أو يائيا، كدِيمة وبِيعة، ودَولة، ومعتل اللام بالواو من مكسور الفاء، كرِشوة، ومعتلها بالياء من مضموم الفا كرُقْية، فالغالب تسكينه، وقد يفتح. =

ودَعَدات وشَعْرَة، وشَعَرات[(١)].



= وأما المضاعف فالإسكان فيه لازم.

والثلاثي الذي حذفت لامه وعوض عنها التاء إن كان مفتوح الفاء ولو بحسب الأصل كسَنة، وأُخت يرد في الجمع إلى أصله غالبا، وأما مكسور الفاء فالأكثر فيه عدم الرد، كرِئة ومائة، ولم يرد الرد في مضموم الفاء كثُبة. وأما أمهات في جمع أمّ، فقيل: إن هاءه زائدة، وقيل: مردودة، وإن أصل أمّ: أمّهة، بدليل تأمَّهت، إذا صارت أمّا.

(١) وأما متحرك العين منه فيلزم بقاء حركته مطلقا، وساكنها من غير الثلاثي يلزم بقاء سكونه مطلقا.

جمع التكسير

هو ما دل على أكثر من اثنين، بتغيير صيغة مفرده، لفظًا أو تقديرًا[١] وهو قسمان: جمع قلة، وهو ما دل على ثلاثة إلى عشرة.

وأوزانه أربعة: أَفْعِلَة[٢] وأَفْعُل[٣] وفِعْلَة[٤]، وأَفْعَال[٥]، كأَسْلِحَة، وأَفْلُس، وفِتْيَة، وأَفْرَاس. وجمع كثرة، وهو ما دل على ما فوق العشرة.

وله أوزان كثيرة، المدار فيها على النقل[٦] كغُرَف، وكُتُب، وهُدَاة،

---

(١) والتغيير إما في الحركات، وإما في الحروف، بزيادة أونقص، أو في الحركات والحروف معا كذلك، والتغيير المقدر كفُلْك يضم أوله وسكون ثانية للمفرد والجمع.

(٢) يطرد في كل اسم لمذكر، رباعي، قبل آخره مدة.

(٣) يطرد في كل ثلاثي مفتوح الفاء صحيح العين ساكنها، وكل رباعي لمؤنث بدون علامة التأنيث، آخره مدة.

(٤) غير مطرد في شيء خاص.

(٥) يطرد في كل اسم على وزن فِعْل، ساكن العين، مكسو الفاء أو مضمومها مطلقا، أو مفتوحها معتل العين، وفي أوزان أخر.

(٦) لكن لما غلب كل منها في باب أو أبواب مخصوصة جعلوا لها من ذلك ضوابط ليحمل عليها، ما لم يسمع جمعه من تلك الأبواب. أما ما سمع جمعه فهو على ما سمع، وافق الضابط أو خالفه، كما فعل مثل ذلك في أوزان القلة، ويمكنك أخذ هذه الضوابط بوجه التقريب من الأمثلة التي أوردها المصنف رضي الله عنه. وقد أشار ابن مالك لجموع القلة بقوله:

أفعلة أفعل ثم فعله ... ثمت أفعال جموع قله.

وأشار لجموع الكثرة بعضهم بقوله:

فِي السُّفُنِ الشُّهْبِ البُغَاةُ صُوَرُ ... مَرْضَى القُلُوبِ والبِحَارُ عِبَرُ.

غِلْمَانُهُمْ لِلأَشْقِيَاءِ عَمَلَهْ ... قُطَّاعُ قُضْبَانٍ لأَجْلِ الفِيَلَهْ.

والعُقَلَاءُ شُرَّدٌ ومُنْتَهى ... جُمُوعِهِمْ فِي السَّبْعِ والعَشْرِ انْتَهى

وسَحَرة، ورُكَّع، ومَرْضَى، وبِيض، وحُمْر، وعُذَّال، وجِبَال، وقُلُوب، وغِلْمَان، وأَتْقِيَاء، وأَشِدَّاء، وقُضْبَان، وقِرَدَة.

ومنه صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن.

فالأول: فَوَاعِل كجَوَاهِر، وكَوَاهِل، وحَوَائِض، وجَوَارٍ، وغَوَاشٍ. وفَعَائِل: كسَحَائِب، ورَسَائِل، وصَحَائِف، وعَمَائِر. وفَعَالِل كجَعَافِر، وسَفَارِج، وصَحَارٍ. ومَفَاعِل كمَسَاجِد.

والثاني: فَعَالِيل كقَرَاطِيس، وعَرَاجِين، وفَعَالَيّ ككَرَاسِيّ، وبَرَادِيّ، ومَفَاعِيل: كمَصَابِيح، وفَوَاعِيل: كقَوَادِيس، وقَوَانِين وقَوَارِير(١).

ويُحذف من الاسم ما يُخِلُّ بصيغة الجمع، سواء كان أصليًّا، أو زائدًا(٢)، تقول في سَفَرْجَل، ومُسْتَدعٍ: سَفَارِج، ومَدَاعٍ. ويجوز أن تُعَوَّض عن المحذوف ياءٌ قبل الآخر، نحو: سَفَارِيج، ومَدَاعِيّ.

---

(١) فصيغ منتهى الجموع على ما ذكر ثمانية، وهناك طريقة أخرى تجعل مفاعيل، وفعاليل، وفواعيل فروعا لمفاعل، وفعالل، وفواعل (على الترتيب) وقد بقي من هذه الأوزان "فَعَالِي" بفتح الفاء وكسر اللام بدون شد الياء كمَوَامِي، "وفَعَالَى" بفتح الفاء أوضمها، مع فتح اللام مخففة كصحارَى، وأُسارى، وهي من فروع فعالل.

(٢) والذي يحذف من الخماسي المجرد خامسه حتما، إن لم يكن رابعه مما يشبه حروف الزيادة، وإلا جاز حذف الرابع أو الخامس، والذي يحذف من المزيد حرف الزيادة الذي يعوق صيغة الجمع دون غيره، بحيث إذا كان حذف إحدى الزيادتين أو الزيادات يغني عن حذف غيره دون العكس تعين حذف ذلك المغني، وإذا كان حذف أيهما يغني فأيهما كان أدخل في إفادة المعنى كميم اسم المفعول فهو الأحق بالبقاء، فإن تكافأت الزيادات فأنت مخير.

التصغير

التصغير يكون بزيادة ياء ساكنة بعد حرفين من الكلمة، مع ضم الأول، وفتح الثاني كقولك في رَجُل: رُجَيْل.

ولا تصغر الأفعال، ولا الحروف(١).

وصيغ التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ. ففُعَيْلٌ للثلاثي كقَلْب وقُلَيْب، ورَجُل ورُجَيْل، وجَبَل وجُبَيْل.

وفُعَيْعِل للرباعي كدِرْهَم ودُرَيْهِم، وقُنْفُذ وقُنَيْفِذ، ومَرْكَب ومُرَيْكِب.

وفُعَيْعِيل لما زاد كدِينَار ودُنَينِير، ومِنْشَار ومُنَيْشِير، ومَظْلُوم ومُظَيْلِيم(٢) وإذا كان ثاني الاسم ألفًا(٣) قُلبت واوًا، نحو: ضُوَيْرِب، في تصغير

---

(١) ولا تصغر الأسماء المبنية إلا شذوذا، كما سمع في تصغير "أفعل" في التعجيب، وذا، وتا، والذي، والتي، على أن تصغيرها يخالف أحكام التصغير، من حيث بقاء أوائلها على حركاتها الأصلية مطلقا مع زيادة ألف في الآخر عوضًا عن ضم الأول، كاللَّذَيَّاء واللَّتَيَّا، ولا يختص التصغير بالأعلام خلافًا للفراء، وثعلب. والتصغير من الملحق بالمشقات؛ لأنه وصفٌ في المعنى.

(٢) لو مثل بقِنْدِيل وتصغيره بدل دينار لكان أوفي بالتمثيل بكل حروف اللين، وقد أشار في التمثيل بدينار إلى أن أصل يائه نون، وأن أصله: دِنَّار بشد النون بدليل جمعه، كما قالوا: إن أصل قِيرَاط قِرَّاط بشد الراء، لجمعه على قَرَارِيط، ويختص ما فوق الثلاثي بأن يكسر فيه ما بعد ياء التصغير، ويستثنى من ذلك أربعة أشياء يفتح فيها ما بعد الياء، هي ما ختم بالتاء كزهرة، وما ختم بألف التأنيث كحُبلي وحمراء، وما كان على وزن فَعْلان كسكران، وما كان على وزن أَفْعَال كأصحاب.

(٣) أي: غير منقلبة عن لين، وكل لبن وقع ثانيا فإنه يرد في التصغير إلى أصله كبُوَيْب في باب، ومُيَيْسِر في مُوسر، والألف الزائدة والمجهولة الأصل والمنقلبة عن همزة تقلب واوا، فتقول في كامل، وعاج، وآدم: كُوَيمِل، وعُوَيج، وأُوَيدِم.

ضَارِب. وإذا كانت ثالثة قُلبت ياءً. نحو: غُزَيِّل بشد الياء، في تصغير غَزَال[١].

وإذا كان الاسم ثلاثيًا، مؤنثًا بلا تاء ولا ألف، زدت فيه التاء، نحو: نُوَيْرَة، وشُمَيْسَة، في تصغير نار، وشمس، ويُرَد إلى الثلاثي ما حُذف منه، نحو: وُعَيْدَة، وأُخَيٌّ، في تصغير عِدَة، وأخ.

وإذا كان خماسيًا فأكثر، حُذف منه ما يخل بصيغة التصغير، وجاز تعويضه بالياء قبل الآخر وعدمه، تقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج، وسُفَيْرِيج، وفي مُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِج، ومُسْتَدعٍ: مُطَيْلِقٌ ومُطَيْلِيق، ومُخَيْرِج، ومُخَيْرِيج، ومُدَيْعٍ، ومُدَيْعِيٌّ[٢].

---

(١) وكذا إذا كان ما بعدها حرفان ثانيهما تاء تأنيث، كرسالة تقول فيها: رُسَيِّلة، فإن لم يكن ثانيهما تاء تأنيث حذفت الألف كمُقَاتِل تقول فيها: مُقَيتِل.

(٢) واعلم أن هاء التأنيث وألفه الممدودة مطلقا والمقصورة إن وقعت رابعة، وياء النسب والألف والنون الزائدتين آخرا، وعلامات التثنية والجمع لايحذف منهن شيء في التصغير، ولايؤدى بقاؤهن إلى خلل في ميزان صيغة التصغير، ذلك لأنهم قدروا التصغير واردا على ماقبل تلك الزيادات، فإن كانت تلك الأحرف واقعة بعد ثلاثة، كانت زنة تصغيرها من الصيغة الأولى مزيدا عليها تلك الزوائد، وإن كانت واقعة بعد أربعة كانت من الثانية كذلك.

[فوائد] الأولى: هنا تصغير آخر يقال له تصغير الترخيم، وهو أن يحذف من الاسم جميع الزوايد ثم يصغر، كسليم في تصغير سَالم، وسَلَّام وسَلْمان وسَليم.

[الثانية] الغرض من التصغير الدلالة على صغر حجمه، أوحقارة قدره أوتقليل عدده، أو قرب زمانه، أو مكانه، كرجيل، وثعليب، ودريهمات، وقبيل الظهر، وبعيد المدينة، وقد يأتي للتعظيم كقوله:

وكل أناس سوف تدخل بينهم   دويهية تصفر منها الأنامل.

[الثالثة] حكى سيبوية في تصغير إبراهيم وإسماعيل بُرَيهًا وسُمَيعًا، وهو شاذ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين، وقياسه عنده: بُرَيهِم وسُمَيعِل بحذف الزوائد فقط، وعند المبرد: أُبَيره وأُسَيمِع.

النَّسَب

هو إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم، لتدل على نسبته إلى المجرد منها، كمَصْرِيّ، ومَغْرِبِيّ، وتحذف تاء التأنيث لأجله، نحو: مكي، في النسب إلى مكة.

ويُقلب لأجله آخر الثلاثي المنقوص أو المقصور واوًا، نحو فَتَوِيّ، وشَجَوِيّ في النسب إلى فَتًى وشَجٍ، ويجوز حذفه وقلبه واوًا إن كان رباعيًا نحو: حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ، وقاضِيٌّ وقاضَوِيّ(١).

ويجب حذف ما زاد على أربعة، نحو: مُصْطَفِيّ، ومُسْتَدعِيّ، في النسب إلى مُصْطَفًى، ومُسْتَدْعٍ.

وإذا كانت ألف التأنيث ممدودة، قلبت واوًا، نحو: صَحْرَاوِيّ في النسب إلى صَحْرَاء(٢).

---

(١) والأرجح في ألف التأنيث الحذف، وفي المنقلبة عن أصل القلب، ومحل جواز القلب في الرباعي المقصور إذا سكن ثانية، أما إذا تحرك فيتعين فيه الحذف كجَمَزَى.

(٢) وإن كانت الألف الممدود لا للتأنيث، فإن كانت أصلية سلمت في النسب، وإن كانت بدلًا من أصل أو للإلحاق جاز بقاؤها وقلبها واوا، ككسائيّ وكساويّ، وعلبائيّ وعلباويّ.

[فائدة] بقي مما لم يذكره المؤلف من مسائل النسب المسائل الآتية:

ما توسطته ياء مشددة مكسورة فإنها تحذف، كطَيِّب وهَيِّن، تقول: طَيْبِيّ وهَيْنِيّ، والثلاثي المكسور العين، فإن عينه تفتح في النسب، نحو: مَلِك وإبِل، تقول: مَلَكِيّ وإبَلِيّ، والمركب فالنسب إلى صدره كامرئ القيس، وبعلبك، وجاد الحق تقول: امْرِئيّ وبَعْلِيّ، وجَاديّ، إلا إذا كان المركب كنية، أو علما بغلبة، أو خيف اللبس =

وإذا كان الاسم على وزن فَعِيلٍ بفتح فكسر، أوفُعَيْلٍ بضم ففتح، بقيت الياء، نحو: شَرِيفِيٌّ وحَنِيفِيٌّ، في شَرِيف وحَنِيف، ونحو: عُقَيلِيٌّ وقُرَيشِيٌّ، في عُقَيل وقُرَيش.

فإذا كان مؤنثًا بالتاء حذفت ياؤه وتاؤه، نحو: شَرَفِيّ وحَنَفِيّ، في شَرِيفَة وحَنِيفَة، ونحو: جُهَنِيّ وأُمَوِيّ، في جُهَينَة وأُمَيَّة، إلَّا إذا كان مضاعفًا، فلا تحذف منه الياء، نحو: جَلِيليٌّ في جَلِيلَة، أو كان أجوف مفتوح الفاء، كطَوِيْلِيٌّ في طَوَيلة. وقد كثر السماع في باب النسب على خلاف القياس، نحو: ثَقَفِيٌّ وقُرَشِيّ، وهُذَلِيّ، كما سمع النسب بغير ياء، كلَابِن، وتَامِر، وعَطَّار، أي صاحب لَبَن، وتمر، وعطر.



= فانسب إلى عجزه، فتقول: بَكْرِيّ وعُمَرِيّ، ومَنَافيّ ودَارِيّ في أبي بكر، وابن عمر، وعبد مناف، وعبد الدار. والمثنى كالحَرَمَين، والمجموع كفرائض، ينسب إلى مفردها، فتقول: حَرَميّ، وفَرَضِيّ، أما الجمع الذي جرى مجرى العلم كأنصار، والذي ليس له مفرد كأبابيل، واسم الجمع، واسم الجنس، فينسب إلى لفظها، تقول فيها: أنصاريّ، وأبابيليّ وحبشيّ، وتركيّ.



الباب الثالث
في أحكام تعم الاسم والفعل[(١)]

ويقال له القلب، وحروفه تسعة، وهي الواو، والياء والألف، والميم والطاء، والدال والهاء، والهمزة، والتاء.

فتقلب الواو أو الياء ألفًا، إذا تحركت وانفتح ما قبلها[(٢)] كما في قال،

---

(١) هذه الأحكام هي أهم أبواب التصريف؛ لتعلقها بتقويم بنية الكلمة، وتنحصر في تسعة مباحث؛ لأن التصرف إما في الهمزة بقلبها إلى أحد حروف العلة، أو حذفها بعد إسكانها، ويسمون ذلك (مبحث تخفيف الهمزة)، وإما في حروف العلة بالقلب أو الحذف أو الإسكان، ويسمونه (مبحث الإعلال)، وإما الهمزة مع حروف العلة بعضها إلى بعض، ويسمونه (بالقلب) فقط، بناء على أن الهمزة ليست من حروف العلة، وإما فيها وفي غيرها من أحرف مخصوصة بعضها من بعض فـ (إبدال) إن وقع البدل في موضوع المبدل منه، وإلا فتعويض، وإما باتصال حرف بآخر على وجه مخصوص فـ (الإدغام)، وإما في كيفية ابتداء النطق فـ (ابتداء)، وإما في كيفية انتهاء النطق فـ (الوقف)، وإما في كيفية النطق بساكنين متجاورين فـ (التقاء الساكنين). أما نقل الحركات من حرف إلى آخر، وحذفها فلم يجعلوا له مبحثا خاصا به؛ لأنه يتبع بعض المباحث المذكورة، وقد أغفل هنا من هذه المباحث مبحث تخفيف الهمزة ومبحث الإدغام اكتفاءً بما ذكر منهما متفرقا، البعض في باب الإبدال، والبعض في باب الفعل، والبعض في أبواب أخر.

وقد اشتهر إطلاق الإبدال على التصرف في الهمزة وحروف العلة وبقية حروفه المشهورة بعضها مع بعض، وقد يطلق القلب على هذا المعنى أيضا، وعلى ذلك درج المؤلف رضى الله تعالى عنه، ولكنه يشير بالعبارة إلى ما الأصل فيه القلب، وما الأصل فيه اسم الإبدال.

(٢) أي: إذا تحركت حركة أصلية وانفتح ما قبلها في كلمتها ولم يسكن ما بعدها، إن كانت عينًا، كبَيَان وطَويل، ولم يلها ألف الاثنين، أو ياء النسب إن كانت لامًا، كرَمَيَا وعَلَوِيّ، ولم تكن عينًا لفَعِل بالكسر، ولمصدره الذي الوصف منه على أَفْعَل بالفتح، كعور وهيف، ولا عينًا لافْتَعَل الدال على معنى التفاعل، كاشْتَوَر، ولا عينًا لما آخره =

وباع، ودعا، ورمى.

وتقلب الألف واوًا إذا وقعت بعد ضمة، نحو: ضُوَيْرِب، أو قبل ياء النسب، نحو: فتَوِيٌّ وحُبْلوِيّ، وكذا في تثنية الثلاثي الواوي اللام وجمعه سالمًا لمؤنث، نحو: عَصَوَان وعَصَوَات.

وتقلب ياء إذا وقعت بعد كسرة، نحو: مصابيح، أوبعد ياء التصغير نحو: غُزَيِّل، وفي التثنية، وجمع المؤنث السالم إذا كان ثلاثيًا يائيّ اللام، نحو: فَتَيَان وفَتَيَات، أو كان زائدًا عن الثلاث نحو: حُبْلَيان وحُبْلَيات.

وتقلب الواو ياء إذا وقعت ساكنة بعد كسرة، نحو: مِيزَان ومِيقَات وكذا إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، نحو: سَيِّد، ورَيَّان، أصلهما سَيْوِد، ورَوْيَان، أو اجتمع واوان طرفًا في جمع، وأولاهما زائدة نحو: عُصِيّ ودُلِيّ، أصلهما: عُصُوٌّ ودُلُوٌّ، قلبت الأخيرة ياء، لتطرفها بعد ضمة، ثم الأولى لاجتماعها ساكنة مع الياء[1]، أو وقعت متطرفة بعد ثلاثة أحرف، نحو: أَدْعَيتُ واصْطَفَيتُ[2].

= زيادة تخص الأسماء، كالجَوَلان والهَيَمان، ولم يلها حرف يستحق ذلك الإعلال، كالهَوَى، فمتى توفرت هذه الشروط، قلبت الواو والياء ألفا لزوما، ولم يصرح ببقية هذه الشروط اكتفاءً بالأمثلة، ولأن ما ذكره هو الأصل في القلب، ولذلك يقولون في مثل هذه الأمثلة: تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

(١) أي: مع سبقها، ثم قلبت ضمة العين كسرة؛ لمناسبة الياء، ثم تبعتها الفاء. والمقصود في هذا الموضوع هو قلب الثانية، ويترتب عليه قلب الأولى أخذًا مما قبله، ولو قال بدل ما ذكر: (أو وقعت طرفا في جمعٍ على فُعُول) كان كافيا غير أنه أراد الإشارة إلى كيفية الإعلال في ذلك.

(٢) بقي من مواضع قلب الواو ياء عدة مواضع، تركها لأخذها مما سبق في الكتاب، مثل ما إذا وقعت عينا إثر كسرة في فعل المجهول كأُقِيمَ، أو في مصدرٍ بعدها ألف كصِيَام وانْقِيَاد، أو في جمعٍ صحيح اللام مطلقا إن كانت لينا في المفرد، كديار، =

وتقلب الياء واوًا إذا سكنت بعد ضمة، نحو: مُوقِن، ومُوسِر[١]، وتبدل الواو تاء إذا كانت فاء كلمة بعدها تاء، نحو: اتَّقى، واتَّصل، أصلهما: اوْتَقَى، واوْ تَصَل[٢].

وتبدل النون ميمًا إذا وقعت ساكنة قبل باء أو ميم، نحو: مَنْ بالباب، وعَمَّ يتساءلون.

وتبدل التاء طاء بعد أحد حروف الإطباق الأربعة[٣]: وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء نحو: اصْطَفَى، واضْطَرَّ، واطَّلب، واظْطَلم[٤].

وتبدل دالاً، بعد الدال، أو الذال، أو الزاي، نحو: ادَّان، واذَّكر، وازداد[٥] وتبدل الهاء همزة، كما في ماء أصله: مَاهٌ[٦]، بدليل جمعه على مِيَاه، وتصغيره على مُوَيْه.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= وإذا وليتها ألف إن سكنت في المفرد، كسِيَاط وحِيَاض، وكلها تؤخذ من أبواب المجهول، والمصدر، والجمع.

(١) وكذلك تقلب الياء واوًا إذا وقعت لامًا لصيغة فَعْلى اسما، كتَقْوَى، وطَغْوَى وفَتْوَى، أو عينًا لفُعْلي بالضم كطُوبى مصدر طاب يطيب، أو وقعت بعد ضمة، كقَضُوَ ونَهُوَ فعلان بُنيا للمبالغة من النهي والقضاء، وترك هذه المواضع لقلتها.

(٢) إذا كانت فاء الافتعال ياءً مبدلة من همزة لم تبدل تاء، فلا يقال في ايْتَزَرَ: اتَّزَرَ إلا شذوذًا، وإنما يقال ايتزر، وأما اتَّخذ فهو من (تَخِذَ)، فتاؤه ليست منقلبة عن شيء.

(٣) وما عداها تسمى حروف الانفتاح.

(٤) أصلها: اصْتَفَى (من الصفوة)، واضْتَرَّ (من الضرورة)، واطْتَلَب (من الطلب)، واظْتَلَم (من الظلم).

(٥) أصلها: ادْتَانَ (من الدَّين)، واذْتَكَرَ (من الذِّكر)، وازْتَادَ (من الزيادة).

(٦) هذا أصله القريب، وأصله الأصيل: مَوَهٌ.

الإعلال

الإعلال تغيير حرف العلة، بالقلب. أو الحذف، أو الإسكان[١] أما القلب فقد تقدم.

وأما الحذف فتارة يكون غير علة تصريفية[٢]، كحذف لام يَدٍ، ودَمٍ، وأخٍ، وأبٍ[٣]، وتارة يكون لعلة تصريفية، كالثقل، وكالتقاء الساكنين.

فتحذف للثقل الواو إذا وقعت بين الياء المفتوحة والكسرة[٤] نحو: يَلِدُ، أصله: يَوْلِدُ، وتبعه في ذلك الأمر، نحو: لِدْ، والمضارع المبدوء بغير الياء، نحو: نَلِدُ وتَلِدُ[٥] وكذا الهمزة من مضارع أفعل، واسم فاعله، ومفعوله، نحو: يُكْرِم، ومُكْرِم. الأصل: يُؤَكْرِم، ومُؤَكْرِم[٦].

وتحذف للتقاء الساكنين، عين الماضي الأجوف، عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به[٧]، نحو: قُلتُ: وبِعتُ، كما مرَّ، ومن مضارعه

(١) أما الاعتلال فهو وجود حرف العلة في الكلمة، فكل معلّ معتل، لا العكس.

(٢) بل لمجرد التخفيف، ويسمى الحذف اعتباطًا.

(٣) أصلها: يَدْيٌ، ودَمْيٌ، وأَخَوٌ، وأَبَوٌ.

(٤) ويسميان عدوتيها.

(٥) أصل الأمر: اوْلِدْ حذفت الواو مع عدم وقوعها بين عدوتين؛ تبعا لحذفها في المضارع المبدوء بالياء، ثم حذفت همزة الوصل التي كانت مجتلبة للتوصل إلى الابتداء بالساكن، وأصل الآخرين: نَوْلِدُ، وتَوْلِدُ، حذفت منهما الواو تبعا لحذفها في المضارع المبدوء بالياء.

(٦) حذفت الهمزة لاستثقال اجتماع الهمزتين في المضارع المبدوء بالهمزة، وحمل غيره عليه، كذا قالوا، ولك أن تقول: إن الثقل في الانتقال من الضمة إلى همزة مفتوحة؛ لما فيه من النفرة.

(٧) لاقتضائه تسكين آخره، فتحذف العين التي هي ألف العلة؛ لأجل التخلص من التقاء =

المجزوم[(١)]، نحو: لم يقل، ولم يبع، وكذا لام الفعل الناقص عند اتصال واو الجمع أو ياء المخاطبة به[(٢)]، نحو: غَزَوا ويَغْزُون، ورَضُوا ويَرْضَون، وتَغْزِين كما مرَّ، و كذا لام اسم الفاعل منه عند تنوينه رفعًا وجرًا، وعند جمعه لمذكر سالم، نحو: قَاضٍ وقَاضُون.

وأما الإسكان، فيسكن كل من الواو والياء بحذف الضمة والكسرة إذا تحرك ما قبلها بضم أو كسر، كيَغْزُو ويَرْمِي، والغَازِي والرَّامِي.

وقد تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما[(٣)]، نحو يَقُومُ ويَبِيعُ، ومُقِيمٌ ومَبِيعٌ، الأصل: يَقْوُمُ كيَنْصُر، ويَبْيِعُ، كيَضْرِبُ، ومُقْوِمٌ كمُنْعِمٌ، ومَبْيعٌ كمَجْلِس، ونحو: يَخَافُ ويَهَابُ، أصلهما: يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، كيَعْلَم؛ ونحو: مَعَاد ومَعَاش. أصلهما: مَعْوَد ومَعْيَش كمَذْهَب. ونحو: إقَامَة واستِقَامَة، وإبَانَة واسْتِبَانَة، أصلهما: إقْوَام واسْتِقْوَام، وإِبْيَان واسْتِبْيَان، نُقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فقلبت كل منهما ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، وهما الألفان، فحذفت إحداهما[(٤)] وعوض عنها التاء وهكذا.

= الساكنين، ويحرك أوله بالضم في الواوي غير مكسور العين، وبالكسر في اليائي، فإن كان الواوي مكسور العين حركت فاؤه بالكسر نحو خِفْتُ.

(١) ومثله أمره إذا لم يتصل بهما واو الجماعة، أو ألف الإثنين، أو ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، وتحذف عينهما تخلصا من التقاء الساكنين.

(٢) فمع واو الجماعة تبقى حركة عين الفعل على حالها إن كانت مفتوحة أو مضمومة، وتضم إن كانت مكسورة، ومع ياء المخاطبة تبقى على حالها في المضارع والأمر إن كانت مفتوحة أومكسورة، وتكسر إن كانت مضمومة.

(٣) فإذا كانت الحركة المنقولة فتحة قلبت الواو أو الياء بعد النقل ألفا، وإن كانت ضمة أو كسرة بقيا ساكنين، إلا الواو المكسورة فتقلب بعد النقل ياء؛ لكونها إثر كسرة.

(٤) الأوجه أنها الأولى وهي عين الكلمة؛ لأن الثانية آتية لغرض

الإدغام

الإدغام هو إدخال أول المتجانسين في الآخر، فيسمى الأول مدغمًا والثاني مدغمًا فيه.

وهو قسمان: واجب، وجائز[١]، فيجب إن كان المتجانسان متحركين[٢]، فيسكن أولهما، ويدغم في ثانيهما، ويجوز[٣] إن كان الأول متحركًا والثاني ساكنًا بسكون عارض، نحو: لم يَمُرَّ، ويجوز لم يَمْرُرْ.



(١) وممتنع.

(٢) بأحد عشر شرطا (الأول): أن يكونا في كلمة، (الثاني): ألا يتصدر أحدهما، (الثالث): ألا يتصل بمدغم، (الرابع): ألا يكونا في وزن ملحق بغيره، (الخامس، والسادس، والسابع، والثامن): ألا يكونا في اسم على وزن فَعَل، بفتحتين، أو فُعُل بضمتين، أو فِعَل بكسر ففتح، أو فُعَل، بضم ففتح، (التاسع): ألا يكون أحدهما حركته عارضة، (العاشر): ألا يكونا ياءين لازمًا تحريك ثانيهما، (الحادي عشر): ألا يكونا تاءين في وزن افتعل، وفي هذه الثلاثة الأخيرة يجوز الإدغام والفك. ويجب الإدغام أيضا إذا سكن أول المثلين وتحرك الثاني، وكان الأول غير مد، ولا همزة مفصولة من الفاء.

(٣) ويجوز أيضا في التاء الأولى من التاءين الزائدتين في أول المضارع، وفي المضارع المجزوم بالسكون والأمر المبني على السكون.
ويمتنع الإدغام في حالة ما إذا تحرك أول المثلين وسكن الثاني، وفي حالة ما إذا تحركا، وفات بالإدغام غرض الإلحاق، أو خيف اللبس. وقد فصلت الإدغام وجعلته فصلا مستقلا على ما جرى عليه جل المؤلفين، لأتمكن من التوسع في بحثه، وإن كان معظمه ورد في الكتاب متفرقا.

التقاء الساكنين

إذا التقى ساكنان، وجب التخلص من التقائهما، بحذف أولهما إذا كان حرف علة، نحو: وقالوا الحمد لله، وكما مرَّ في نحو: قُلْ، وبعْ.

فإن لم يكن حرف علة فبتحريكه، إما بالكسر، نحو: قُمِ اللَّيل وقُلِ الحقُّ، وإما بالضم، نحو: لهمُ البشرى، واخشَوُا الله، وإما بالفتح، نحو: مِنَ الله، وقد يكون التخلص بتحريك الثاني[١]، نحو: لم يَرُدَّ.

ويغتفر التقاء الساكنين إذا كانا في كلمة، وكان أولهما حرف لين، وثانيهما مدغمًا في مثله، نحو: خَاصَّة ودابَّة[٢].



(١) والفصيح فيه الضم إذا اتصلت به هاء المذكر الغائب نحو: رُدُّهُ ولم يَرُدُّهُ، ويجوز الكسر والفتح، وهو المشهور وإن قيل: إنه خطأ، ويتعين الفتح إذا اتصلت به هاء المؤنثة الغائبة، نحو: رُدَّهَا.

(٢) ويسمى حينئذ التقاء الساكنين على حَدِّه، وكذا يغتفر التقاء الساكنين في الوقف، ومنه الكلمات المسرودة سرد الأعداد، كقَافْ، ونُونْ، والمص، وكهيعص، وحم عسق.

همزة الوصل[1]

هي التي تثبت في الابتداء، وتسقط في الدَّرج، وسُميت بذلك لأنه يُتوصل بها إلى النطق بالساكن.

ولها مواضع قياسية، ومواضع سماعية.

فالقياسية: ماضي الخماسي، والسداسي[2]، وأمرهما ومصدرهما، نحو: انْطَلَقَ، وانْطَلِقْ، انطلاقًا، واسْتَخْرَجَ، واسْتَخْرِج، اسْتِخْراجًا، وأمر الثلاثي[3] نحو: اكتُبْ.

والسماعية في الأسماء العشرة المحفوظة، وهي اسم، وابن، وابنُم، وابنة، وامرُؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسْت، وايمُن في القَسَم[4]، وكذا همزة أل، نحو: الحمد لله رب العالمين.

وتضم إذا ضم ثالث الفعل[5]، نحو: اكتُبْ، وتفتح همزة أل، ويجوز الفتح والكسر في ايمن، وتكسر فيما عدا ذلك، كالاختتام والاستكمال.



(١) ويسمى هذا المبحث (مبحث الإبتداء).
(٢) أي: غير المبدوء بالتاء.
(٣) أي: الذي تسكن عين مضارعه، لا نحو قُمْ وعِدْ.
(٤) أما أيمن جمع يمين، فهمزته همزة قطع.
(٥) أي: ضمًّا أصليا أو عارضا لصيغة المجهول كما مثل، أما إذاكان ضمة للإعلال كما في امْشُوا واقْضُوا فإنها تكسر.

الإمالة[١]

هي أن تنحوَ بالفتحة إلى جهة الياء، في حالة ما إذا كان بعدها ألف، كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن، نحو سَجَى.

وأسبابها ثمانية:

الأول: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، حقيقةً، أو تقديرًا، كاشتَرَى، وكفَتَاة.

الثاني: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف، كألف مَلْهَى.

الثالث: كون الألف مبدلة من عين فِعْلٍ، يئول عند إسناده للتاء، إلى لفظ (فِلْتُ) بالكسر نحو: باع.

الرابع: وقوع الألف قبل الياء نحو: بايَعْتُه.

الخامس: وقوعها بعد الياء، متصلةً نحو: بَيَان، أو منفصلةً بحرف نحو: شَيْبَان، أو بحرفين أحدهما، الهاء، نحو دخلتُ بيتَها.

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة. نحو: عَالِم.

السابع: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلةً عنها، إما بحرف، نحو: كتاب، أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: يريد أن يؤَدِّيَها، أو ساكن، نحو: شِمْلَال، أو بهذين وبالهاء نحو: دِرْهَمَاك.

---

(١) الإمالة وهي لغة بني تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد، وقد وضعت هذا الفصل إتماما للفائدة.

الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارَنَتْهَا، فالأول نحو: رأيت عِمَادًا، والثاني نحو: الضُّحَى، بالإمالة لمناسبة سَجَى.

ويمنع الإِمالةَ شيئان:

أولهما: الراء، بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها، نحو: راشِد، أو بعدها، نحو هذا الجدارُ، وألَّا يجاور الألفَ راءٌ أخرى.

ثانيهما، حروف الاستعلاء السبعة: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، متقدمةً بشرط ألا يكون الحرف مكسورًا، وأن يكون متصلًا بالألف، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، وألا يكون ساكنًا بعد كسرة، وألا يكون ثمة راءٌ مكسورة مجاورةٌ، أو متأخرةً، بشرط الاتصال، أو الانفصال بحرف، أو حرفين.



الوقف

الوقف هو السكوت على آخر الكلمة اختيارًا، فإذا كان آخر الكلمة ساكنًا بقيَ على سكونه، نحو: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب﴾ [العَلق: ١٩]، وإذا كان متحركًا سُكِّن، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القَدر: ٥].

وإذا كان منوَّنًا، حُذف تنوينه وسُكِّن، نحو ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إلَّا في حالة النصب فيُبدل التنوين ألفًا، نحو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النّصر: ٣]، ويُغتفر هنا التقاء الساكنين، نحو: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ [قُرَيش: ٤].

ويُوقف على الضمير في نحو: «بِهِ» و«لَهُ» بسكون الهاء، وفي نحو: «لها»، على الألف.

ويُوقف على المنقوص المنوَّن في حالة النصب بقلب التنوين ألفًا مع بقاء حرف العلة، نحو ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيٗا﴾ [الفُرقان: ٣١] وفي حالتي الرفع والجر بحذف كلٍّ من التنوين وحرف العلة، نحو ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢] ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرّعد: ١١].

ويوقف على المنقوص غير المنوَّن بإسكان حرف العلة، رفعًا، ونصبًا، وجرًا، نحو: ﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٤]. هذا هو الأفصح فيهما.

ويجوز في هذا الحذفُ، كما يجوز في الأول الإثباتُ.

ويوقف على المقصور بالألف في جميع حالاته، نحو: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [طه: ٤٧] ونحو: ﴿أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ [طه: ١٠].

ويوقف على المؤكد بالنون الخفيفة بقلبها ألفًا، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العَلق: ١٥][1].

وعلى ما فيه تاء التأنيث المتحركة بقلبها هاءً ساكنة، نحو: ﴿لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحَاقَّة: ١٨] إلا إذا كان قبلها ألف كمسلمات، وهيهات، فتبقى ساكنة[2].

ويوقف بهاء السكت في ثلاثة مواضع:

أحدها: ما الاستفهامية المجرورة، نحو: لِمَهْ ومتى مَهْ، بحذف ألفها وجوبًا.

ثانيها: المبني بناء لازمًا، نحو: كَيْفَهْ، وهِيَهْ، وثَمَّهْ.

ثالثها: الفعل المعتلُّ إذا حذفت آخره، فتدخل وجوبًا إن بقي على حرف أو حرفين، وجوازًا إن بقي على أكثر، نحو: عِهْ، ولاتَنِهْ، ولا تَنْسَهْ.

والله أعلم



---

(١) هذا إذاكان ما قبلها مفتوحا، أما إذاكان مضموما أو مكسورا كما في المسند لواو الجماعة وياء المخاطبة فإنه يوقف عليه بحذف النون المذكورة وإعادة الواو أو الياء التي كانت محذوفة من أجلها.

(٢) ذلك هو الأرجح في جمع المؤنث وشبهه، ومنهم من يقلبها فيه هاء، كما أن الأرجح في مثل الصلاة والزكاة إبدالها هاء، ومنهم من يقف عليها تاء ساكنة.

والله أعلم

أبو الفضل محمد هارون

فهرس الموضوعات

